مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

سلسلة قضايا التنمية البشرية

التعليم في سورية
بين نمطية التحليل وأفق الأهداف

(تحليل وتركيب التعليم)

العدد الثالث - آب / أغسطس 2018

سلسلة قضايا التنمية البشرية في سورية

سلسلة دورية تصدر بشكل فصلي عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، تتناول قضايا ومشكلات التنمية البشرية المختلفة مثل التعليم والفقر وسبل العيش والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، إلى جانب قضايا التشغيل وسوق العمل والصحة والفئات الهشة، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء والشباب، فضلاً عن قضايا السكان والديمغرافيا وهجرة العقول ومناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام والتوازن التنموي والتنمية المحلية.... إلخ.

تهدف السلسلة إلى:

- تسليط الضوء على قضايا التنمية البشرية وتناول مفرداتها ومؤشراتها بشكل معمق في سورية.
- تحليل وتقييم أثر السياسات المتبعة على مؤشرات وقضايا التنمية البشرية.
- اقتراح توصيات سياساتية لتحسين مناخ العمل التنموي.
- تحفيز العمل والمشاركة المجتمعية في قضايا التنمية البشرية.
- إنتاج معرفة علمية بخبرات وطنية متخصصة لتلبية الحاجة المتنامية للمعطيات والمعلومات المتصلة بسورية.
- إقامة منصات حوار وحلقات نقاش حول أولويات التنمية البشرية ومسارات تطورها المستقبلية.

يساهم في تحرير وإعداد السلسلة نخبة من أهم خبراء وباحثي التنمية البشرية في سورية.

هيئة الإشراف

د. كريم ابو حلاوة
د. عقيل محفوض
د. محمد أكرم القش
د. كنان ياغي
د. إنصاف حمد
د. مدين علي

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي	1
مقدمة	4
الفصل الأول – التحليل النمطي للتعليم	7
واقع التعليم (تحليل المؤشرات الكمية والنوعية والسياسات المتبعة)	8
أولاً: الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي	9
1. الكفاءة الداخلية الكمية	9
2. الكفاءة الداخلية النوعية	11
ثانياً: كفاءة كلفة التعليم	13
الفصل الثاني – أهداف التعليم	14
أولاً: الأهداف الاقتصادية	15
1. مخرجات التعليم	15
2. إنتاجية العامل	21
3. العائد على التعليم	22
ثانياً: الأهداف الاجتماعية	27
1. التعليم والنمو السكاني	27
أ. التعليم والزواج	28
ب. التعليم والخصوبة	28
2. التعليم والصحة	31
3. التعليم والهجرة	33
4. التعليم والفقر	36
5. التعليم والوعي والتكوين الثقافي	39
الفصل الثالث– النتائج والمقترحات	40
قائمة المراجع	43

قائمة الجداول والرسوم البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	تطور التركيب التعليمي لقوة العمل.	16
الشكل رقم (2)	تطور التركيبة التعليمية للمشتغلين.	16
الشكل رقم (3)	تطور التركيب التعليمي للمتعطلين.	17
الشكل رقم (4)	متوسط الأجر الشهري حسب القطاع والمستوى التعليمي.	23
الشكل رقم (5)	متوسط الأجر الشهري حسب القطاع والمستوى التعليمي والجنس.	24
الجدول رقم (6)	نسبة التغير في متوسط الأجر حسب القطاع والحالة التعليمية والجنس بين عام 2002 و2008.	25
الشكل رقم (7)	تطور معدلات العائد على التعليم حسب مستوى التحصيل العلمي(2002-2006-2008).	25
الشكل رقم (8)	معدلات العائد على التعليم في القطاع العام حسب المستوى التعليم والجنس (2002-2006-2008).	26
الشكل رقم (9)	معدلات العائد على التعليم في القطاع الخاص المنظم حسب المستوى التعليم والجنس (2002-2006-2008).	26
الشكل رقم (10)	معدلات العائد على التعليم حسب القطاع والمستوى التعليم والجنس لعام 2008.	26
الشكل رقم (11)	معدلات الخصوبة الكلية (للمرأة الواحدة) حسب الحالة التعليمية لعام 2009.	29
الجدول رقم (12)	التسرب من التعليم ووسائل تنظيم الأسرة.	30

ملخص تنفيذي

تقف سورية على أعتاب مرحلة جديدة مغايرة عن تلك التي سادت قبل عام 2011، فمفرزات الأزمة التي طالت كافة مفردات التنمية السورية تحتاج بدايةً وقبل تخطيط المستقبل إلى وقفة تأملية تتخذ من الاعتراف بقصور بعض سياسات التنمية المختلفة قبل الأزمة أولى خطواتها لإجراء تقييم حقيقي لحالة وسياسات التنمية الوطنية للانطلاق منه نحو مستقبل أفضل، إن المتتبع لسياسات الوزارات المختلفة طوال الأزمة يقف عند استنتاج هام أن الأعمال وسياسات التنمية المستقبلية تسير وفق منهج نمطي وكأن المطلوب هو الرجوع بمفردات التنمية السورية (ومنها التعليم وسياساته عبر القطاعية المختلفة) إلى ما كانت عليه قبل الأزمة بشكل يوحي أن مسارات التنمية تلك هي المثالية والأفضل بالنسبة للاقتصاد والمجتمع السوري.

إنَّ البناء على مؤشرات ما قبل الأزمة والتي تعبر عن الحالة السوية للاقتصاد والمجتمع السوريين أكثر أهمية وإفادة من مؤشرات الأزمة التي تأثر قسمٌ كبيرٌ منها بالممارسات والسلوك اللذين ظهرا في الأزمة وكانا نتيجة مباشرة لمفرزات مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما قبل الأزمة، ومن هذا المنظور فإن هذه الدراسة تعتمد هذه المقاربة في حكمها على الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للتعليم.

انتهج القطاع التعليمي مع بداية الألفية الجديدة نهج التطوير الكمي من حيث تحقيق انتشار الخدمات والمرافق التعليمية وزيادة أعداد الطلاب والكادر التعليمي والتدريسيّ، وقد حققت هذه السياسة تطوراً هامّاً دللت عليه معدلات الالتحاق بالتعليم في كافة مراحله، كما تحسنت مقومات التعليم من بنى تحتية كالمدارس والجامعات التي توسعت شاقولياً وأفقياً، وموارد بشرية أدت إلى تحسن مؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي. كما بذلت جهود لتطوير الجانب النوعي فعدلت المناهج، وتحسنت وسائل التعليم، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لإخفاء أوجه قصور عديدة طفت على السطح قبل الأزمة وجاءت الأزمة لتعمق بعضها، وتكشف أوجه قصور أخرى لم تعرف سابقاً، وأهمها:

- ضعف التوازن بين التطوير الكميّ والنوعيّ، فارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم وتحسن مراميه الكمية لم يرافقه قدر كاف من التحسن في الجانب النوعي للتعليم مع ملاحظة غياب منهجيات تقييم تأثير وجدوى المناهج المعدلة، ومدى ترافق تعديلها بأدوات تنفيذها: الوسائل ونوعية الكادر التعليمي والتدريسيّ.
- إن رفع معدلات الالتحاق بالتعليم وبناء أهدافه من منظور تعليمي بحت بعيداً عن المواءمة مع قدرة الاقتصاد والمجتمع على استيعاب مخرجات التعليم حول الصروح التعليمية تحوّلا إلى مسبب من مسببات البطالة (التركيبة الهيكلية للاقتصاد السوري تمتاز بتقليدية مفرطة من حيث توزع المشتغلين حسب الحالة التعليمية، كما تعاني المحافظات المتطورة تعليمياً من معدلات بطالة مرتفعة في صفوف المتعلمين، ويشير توزع المتعطلين الجامعيين إلى وجود متعطلين من كافة فروع التعليم من الطب إلى الهندسات بأنواعها).

> "إن المتتبع لسياسات الوزارات المختلفة طوال الأزمة يقف عند استنتاج هام أن الأعمال وسياسات التنمية المستقبلية تسير وفق منهج نمطي وكأن المطلوب هو الرجوع بمفردات التنمية السورية إلى ما كانت عليه قبل الأزمة"

- تسير جهات التعليم العالي في تحديد هدفها المتعلق بسياسات القبول وتحديد معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بصورة غير معروفة الهدف، ولابد هنا من الوقوف عند تساؤل تكتسب الإجابة عليه أهمية قصوى في رسم أهداف التعليم: ما هو معدل الالتحاق بالتعليم العالي المناسب والمتوافق مع درجة تطور الاقتصاد السوري (المكون المعرفي في المنتجات السورية)؟

- هنالك اختلال كبير في تركيبة وتوزع الطلاب بين فروع التعليم الجامعي يرد منشؤها إلى سياسات توزيع الطلاب في مرحلة ما بعد التعليم الأساسي بين فروع العلمي والأدبي والمهني الصناعي والتجاري وغيرها. يؤدي هذا الخلل إلى خلل أكبر في سوق العمل من حيث توازنات الموارد البشرية المطلوبة في كل قطاع من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أفرزت سياسات التعليم تفاوتاً في جغرافية المتعلمين، فالفائض والعجز بين المحافظات السورية عمّقا التفاوت التنموي بين هذه المحافظات.

- نجح التعليم بصورة جيدة في تحقيق أهداف اجتماعية تتعلق بالتأثير في المحددات الصحية ومحددات الخصوبة والفقر.

- نجاحات التعليم في تكوين السلوك الاجتماعي قابلها قصور كبير في تأثيره الاقتصاديّ، فالتأثير الاقتصادي للتعليم ما يزال بسيطاً فإنتاجية العامل في حدودها الدنيا (متوسط أجر العامل في العام أكبر من إنتاجيته السنوية)، كما أن العائد على التعليم هو محبط وغير مشجع على متابعة التعليم بصورة جوهرية، وإن كان هذا الأمر يعني السياسات المالية المتعلقة بإصلاح الرواتب والأجور، إلا أنه مجال عمل كقضية عبر قطاعية بين سياسات التعليم والسياسات المالية.

- من الناحية النظرية زيادة المستوى التعليمي تعني احتمالية أكبر للحصول على فرصة عمل، إلا أن مؤشرات المطابقة في سوق العمل تشير إلى عكس ذلك، فارتفاع المستوى التعليمي يقابله احتمال أكبر للتعطل، وإذا ما أخذنا بالحسبان أن نسبة لا يستهان بها من الخريجين الجامعيين يعملون بأعمال لا تتناسب مع مستوى تحصيلهم التعليمي يمكن حينها تصور حجم المشكلة.

- نظم الرواتب والأجور غير محفزة على التعليم، وتشكل أحد أهم أسباب هجرة الكفاءات من جهة، أو انضوائها تحت أعمال أكثر ربحية كالتجارة والصناعة، والعمل بأكثر من عمل.

إنَّ التعامل مع هذه المشكلات يحتاج إلى إعادة النظر في جانب كبير من سياسات التعليم السائدة، ويُعَدُّ ضرورياً التركيز على:

- تغيير سياسات القبول ليس الجامعي فقط؛ بل ما قبل الجامعي وتوزع الطلاب بين فروع التعليم الثانوي من منظور العلاقة بين مخرجات التعليم بأنواعها المختلفة الخاضعة لتوازنات قوة العمل المطلوبة لكل قطاع.

> "إن رفع معدلات الالتحاق بالتعليم وبناء أهدافه من منظور تعليمي بحت بعيداً عن المواءمة مع قدرة الاقتصاد والمجتمع على استيعاب مخرجات التعليم حول الصروح التعليمية تحوّلا إلى مسبب من مسببات البطالة"

- ضرورة إعداد نموذج لقوة العمل المطلوبة طيلة مراحل إعادة الإعمار، وهنا لا بد من إثارة التساؤل التالي: هل تعرف وزارتا العمل والتعليم العالي حجم قوة العمل المطلوبة لكل قطاع؟ إذ، تمثيلاً لا حصراً، سيتعرّض قطاع الإنشاءات في المستقبل القريب إلى ضغوط كبيرة؛ ذلك أنَّ هناك تساؤلاً يتعلّق بمدى كفاية عدد المهندسين من أجل تلبية حاجة هذا القطاع نفسه في المرحلة القادمة.
- يجب العمل على إصلاح نظام الرواتب والأجور بشكل يجعله مُحفِّزاً على زيادة التحصيل العلمي وبشكل يشجع تعزيز الكفاءة، ويزيد العائد على التعليم والمهارات.
- ينبغي إنشاء هيئة لمراقبة جودة التعليم من منظور خارجي لا يقوم فقط على تقييم المناهج والأهداف التعليمية فقط؛ بل الحكم على جودة التعليم من منظور تأثيره الخارجي.
- إنشاء مرصد لمراقبة الخريجين من حيث مساراتهم في سوق العمل.
- احتساب صحيح لمؤشرات التعليم، هناك عدد من مؤشرات التعليم يتم احتسابها بصورة تعكس التطور، وتخفي في طياتها مشكلات كبيرة، ومنها: منهجية احتساب معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي الذي يؤخذ كنسبة من الناجحين في التعليم الأساسي بدل الفئة العمرية، ومعدل التسرب الذي يُفترض أن يحسب بتتبع فوج تعليمي.
- ضرورة تبني سياسة وطنية للهجرة تحدد الموقف العام من الهجرة (توسعي أو انكماشي).

مقدمة

يشكل التعليم حجر الأساس في التنمية البشرية التي نظر إليها عالم الاقتصاد والفيلسوف الهندي أمارتيا صن على أنها توسيع الخيارات والحريات أمام الناس، كما يقوم التعليم بدور رئيس في بناء قوة عمل منتجة، ويؤدي مهمة أساسية في تربية الأجيال على المواطنة والحقوق والواجبات وتطوير العقل النقدي الذي يساعد في عملية البناء والتطوير والتغيير المجتمعي والنهوض بالإنتاج والإنتاجية. ويُعَدُّ مُسلّماً به أن التعليم هو القاعدة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويرتقي بأداء المجتمع حينما يتم استخدام الموارد بالشكل الأمثل عن طريق ربط التعليم بعملية التحول وبإقرار حق التعليم للجميع، وهذا المنظور أيضاً تم تبنيه في أهداف الألفية التي تبناها المجتمع الدولي عام 2000، ضمن منظومة الأمم المتحدة، وانقضت سنواتها عام 2015، لتحل محلها أهداف التنمية المستدامة التي تناولت التعليم من منظور شمولي يركز على ترابطاته مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الاستدامة البيئية.

ومن هنا، يشكل التعليم أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة بمكوناتها المختلفة، رغم طغيان النظرة التقليدية القائمة على حسبانه جزءاً من التنمية الاجتماعية ضمن التقسيمات النمطية لمكونات وحُزَم أبعاد التنمية، وهذا ما يرسخ حقيقة النظر إليه على أنه عبء على التنمية، رغم أنَّ دروس التنمية وتجاربها عبر الدول كافة تثبت أن استدامة التنمية لا تقوم على الموارد الطبيعية وحتى قطاعي الصناعة والزراعة؛ بل باتت نظريات التنمية الحديثة تقيس مدى تطور الاقتصادات والمجتمعات بنسبة المكون المعرفي والتكنولوجي فيها.

أُجريت أبحاث ودراسات كثيرة* على القطاع التعليمي في سورية إلا أن الطابع العام لهذه الأبحاث والدراسات اتسم بالنظرة التقليدية لقياس نجاحات القطاع والحكم على نجاعة سياساته وتقييم كفاءة مؤسساته، أغفلت هذه الدراسات وتناست أن التعليم بحد ذاته، في الإطار الكلي للتنمية، ليس هدفاً؛ بل هو وسيلة لتحقيق أهداف ليست اقتصاديّة واجتماعيّة فحسب؛ بل تتعدى ذلك لتطال قضايا التكوين المعرفي والتوعوي وثقافات العيش والتنمية والمواطنة والعمل.

* المقصود هنا دراسات وتقييم واقع التعليم التي أعدت من الجهات المعنية كوزارات التعليم العالي والتربية وهيئة البحث العلمي وغيرها.

يُعَـدُّ التعلّـم للعيـش مـع الآخريـن مـن أهـم المهـارات التـي ينبغـي إدراجهـا وتعزيزهـا ضمـن المناهـج المدرسـية بهـدف تنميـة القـدرة عـلى احـترام وفهـم الآخـر وتحقيـق مشروعـات مشـتركة والاسـتعداد لتسـوية الخلافـات في ظـل احـترام التعدديـة الثقافيـة والتفاهـم والسـلام.

أمـا بالنسـبة إلى تطويـر الـذات وتعزيـز مفاهيـم المواطنة والانتـماء، فيكونان بوسـاطة "تعلّـم لتكـون"، ويهـدف ذلـك إلى تطويـر الشـخصية بشـكل أفضـل، وتعزيـز المهـارات الحياتيـة لضـمان موضوعيـة الحكـم عـلى الأمـور، وتنميـة طاقـات الفـرد، وتحسـين الذاكـرة والحـسّ الجـمالي والقـدرات البدنيـة والقـدرات عـلى التواصـل الاجتماعـي.

إنَّ معالجـة أزمـة التعليـم تتطلـب إعـادة تحديـد الهـدف مـن وراء المنظومـة التعليميـة، لتعكـس المهـارات والمعـارف والقيـم التـي مـن شـأنها تعزيـز التفكـير النقـدي، لذلـك فـإن الأطفـال بحاجـة الى التعلـم بطـرق فاعلـة وتعاونيـة وذاتيـة التوجيـه لـكي يتمكنـوا مـن المسـاهمة في بنـاء مجتمعاتهـم وتطويرهـا.

إنَّ التعليم من أجل التنمية المستدامة يتطلب إحداث تغييرات جذرية في منهجية التعليم لتشمل التأكيد على الحق في التعليم وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير التعليم النوعي والتدريب على المهارات اللازمة لاستمرارية التعليم مدى الحياة.

إنَّ هـذه المـؤشرات كافـةً التـي يدعمهـا الحـس العـام والتفكير التأملي الاسـتنباطي، تؤكـد أن النظـام التعليمـي ينبغـي أن يوفـر التعليـم للجميـع (كتعليمنـا مثـلا)، ولا يشـكو مـن نقـص انتشـار الخدمـة أو بنيتهـا الأساسـية، مثلـما تشـكو منـه كثـير مـن دول العـالم، كـما أنـه يملـك المقومـات الماديـة والميزانيـات التشـغيلية الأساسـية؛ بـل والمـوارد الممكنـة للتطويـر والتحسـين فـإن مثـل هـذا النظـام لا يفصلـه عـن تحصيـل مثـل هـذه المـؤشرات المميـزة التـي تجعـل منـه رافـدًا هامّـاً للاقتصـاد الوطنـي سـوى عوامـل ثلاثـة:

الأول: تحسـين إدارة وتخطيـط القطـاع مـن منظـور مختلـف عـن السـائد حاليـاً يُرسـخ نمطيـة التعامـل مـع التعليـم كقضيـة معزولـة عـن بقيـة قضايـا التنميـة؛

> "يشكل التعليم حجر الأساس في التنمية البشرية كما يقوم بدور رئيس في بناء قوة عمل منتجة، ويؤدي مهمة أساسية في تربية الأجيال على المواطنة والحقوق والواجبات وتطوير العقل النقدي"

> "إنَّ معالجة أزمة التعليم تتطلب إعادة تحديد الهدف من وراء المنظومة التعليمية، لتعكس المهارات والمعارف والقيم التي من شأنها تعزيز التفكير النقدي"

والثاني: هو تحسين الجودة النوعية للمناهج والتدريس وروافدهما المختلفة، ولا يكون هذا إلا بتعديل السياسات والأنظمة لتنطلق بتصميم وتطوير المناهج والأدوات والطرائق من المحيط الاقتصادي والاجتماعيّ، وليس الاستقاء من تجارب ودروس الآخرين فقط والتي غالباً لا تترافق بمدى تطور المجتمع والاقتصاد، فالذهاب بالمناهج بشكل متطور أكثر من قدرة الاقتصاد على الاستفادة والاستيعاب يعد هدراً للموارد والطاقات، كما أن تخلف هذه المناهج والطرائق عن درجة تطور الاقتصاد والمجتمع يعزز نمطية الاقتصاد ويحبط القيم المضافة الممكنة التوليد. علماً أنَّ الإنفاق (سواء أكان ذلك في كمّه، أم في توزيعه المتوازن بين الانتشار الكمي والتركز النوعي) يكون من ضمن السياسات في هذا السياق؛

أما العامل **الثالث:** فهو بيئة توظيف التعليم أو الاستفادة من المخرجات والتي يستشرف لها أن تكون هي محرك التنمية التنافسية ليس على المستوى الوطني؛ بل الإقليمي والعالمي مستقبلاً، وعندما نقول بيئة فهذا لا يعني مجرد إحداث وظائف، فلن يكون هذا دور الحكومات المتعاقبة على مسيرة التنمية في سورية، وإنما تهيئة البيئة القانونية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية لمهن جديدة غير تلك التقليدية، ولكي تتمكن الحكومات وهي لما تفلح بعد في البيئة التقليدية من ناحية إحداث خروق نوعية في تغيير مسارات التعليم التقليدية (من يعرف حالياً مسارات الخريجين في التوظيف والترقية ويبني تغذية راجعة للجامعات والصروح التعليمية لتطوير السياسات والمناهج والحكم على جدواها وملاءَمتها والأدوات والطرائق التعليمية؟) فمن المنطقي أن تبادر فوراً بتهيئة ذاتها في البيئة التقليدية الحالية والتي تتحمل تبعات التغيير.

وفي تقديرنا فإن هذا العامل عبر قطاعي بين عدة وزارات في بيئتنا الإدارية المركزية، ما يجعل تشخيصه معقداً جداً، لذلك يُعَدُّ ضروريّاً أن يتصدى له كيان واحد مثل أحد المجالس العليا الذي يركز على تحرير القوانين والنظم من تبعية التداخلات والتقاطعات التي فرضها التراكم التاريخي لتنازع أدوار التعليم والتنمية، ويعيد صياغة هذه البيئة بعيداً عن المبادرات المشتتة غير معروفة المصير والنتائج بشكل مسبق.

> "الذهاب بالمناهج بشكل متطور أكثر من قدرة الاقتصاد على الاستفادة والاستيعاب يعد هدراً للموارد والطاقات، وتخلف هذه المناهج عن درجة تطور الاقتصاد والمجتمع يعزز نمطية الاقتصاد"

> "عندما نقول بيئة توظيف التعليم فهذا لا يعني مجرد إحداث وظائف وإنما تهيئة البيئة القانونية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية لمهن جديدة غير تلك التقليدية."

الفصل الأول: التحليل النمطي للتعليم

اعتادت دراسات وأبحاث التعليم على تناوله من منظور نمطي يركز على مؤشرات التعليم المختلفة، وبالتالي الحكم على النجاحات من منظور تطور المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم، ورغم أهمية تحليل وتحسين هذه المؤشرات، إلا أن التركيز عليها يسير بقطاع التعليم باتجاهات خاطئة تحوّله من كونه أدوات لصنع المعرفة والتنمية والتثقيف إلى هدف بحدّ ذاته، وهذه القضية والنظرة الأحادية هي قضية كلية، وليست مسؤولية المؤسسات التعليمية فحسب، فالنظر للتعليم على أنه قطاع كغيره من القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة وغياب النظرة الشمولية لأدواره كقضية عبر قطاعية أحد أهم أسباب العزلة التي يعيشها التعليم عن فضاءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واقع التعليم: تحليل المؤشرات الكمية والنوعية والسياسات المتبعة

أولاً: الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي

يقوم تحليل كفاءة النظام التعليمي الداخلية على محددين:

- الأول: كمي يركز على مؤشرات التعليم المرتبطة بأعداد الطلاب والمدرسين والمعلمين والبنى التحتية.

- والثاني: نوعيّ ويقوم على تحليل نوعية المتعلمين، وفي ظل ضعف المقدرة على قياس الجانب النوعي لفقدان مقاييس التقييم للنوع يمكن مقاربة نوعية المتعلمين بنتائج الاختبارات ونوعية البرامج والمقررات الدراسية وكفاءة الهيئة التدريسية وكثافة الطلاب وتوافر المرافق وجاهزيتها.

> "يقوم تحليل كفاءة النظام التعليمي الداخلية على محددين: كمي يركز على مؤشرات التعليم المرتبطة بأعداد الطلاب والمدرسين والمعلمين والبنى التحتية. ونوعيّ ويقوم على تحليل نوعية المتعلمين."

1. الكفاءة الداخلية الكمية

فقد القطاع التعليمي في ظل الأزمة بعض المكتسبات المادية وغير المادية التي تراكمت عبر عقود فقد تعرض القطاع إلى شتى أنواع الضرر مثل: تخريب وتدمير عدد من المدارس، الأضرار البشرية المتمثلة بخطف أو قتل مدرسين أو عاملين في قطاع التربية، سرقة بعض مستلزمات العملية التربوية والتعليمية من المدارس، تعثر أو توقف العملية التربوية والحياة الطبيعية في بعض المحافظات نظراً لتعرض الأهالي والعاملين في المدارس للإرهاب لمنع الطلاب من الذهاب إلى المدارس، سرقة وسائل النقل المتنوعة الخاصة بمديريات التربية، العبث بالأدوات والوسائل التعليمية والترفيهية للطلاب، وسرقة أموال مخصصة لرواتب العاملين.

انخفض عدد المدارس في عام 2016 بنسبة (29%) عما كان عليه عام 2010، كما انخفض عدد الطلاب بنسبة (23%)، وانخفضت أعداد الهيئة التعليمية بنسبة (12%) عما كانت عليه في العام 2010 *. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التأثير الكبير للأزمة السورية في العملية التعليمية التي أدت إلى خروج بعض المدارس عن الخدمة؛ ذلك نتيجة تعرضها للضرر أو تحولها إلى مركز إيواء أو وجودها في مناطق يصعب الوصول إليها. كما دفعت ببعض الطلاب والهيئة التعليمية إلى ترك العملية التعليمية نتيجة النزوح إلى المناطق الآمنة التي تشرف عليها الحكومة، أو نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة. وكان هذا التأثير متقارباً على الذكور والإناث، إذ إنَّ نسبة الإناث من إجمالي عدد الطلاب بقيت متقاربة طوال سنوات الأزمة. فقد تراوحت النسبة بين (48%) و (49%) بين عامي 2010 و2016. أما مدارس التعليم الشرعي فقد ارتفع عددها من 136 مدرسة عام 2010 إلى 179 مدرسة عام 2016، ويعزى هذا الارتفاع بقسم كبير منه إلى توجه الطلاب الذين لا يحققون معايير القبول في التعليم الثانوي العام إلى هذا النوع من التعليم، وتجدر الإشارة إلى خروج قسم كبير منها من الخدمة كنتيجة لاستهدافها بالتدمير والتخريب من قبل الجماعات التكفيرية، تحديداً في محافظات حلب وحمص ودرعا والرقة ودير الزور وإدلب والقنيطرة.

* تم حساب النسب بناءً على البيانات الرسمية لأعداد المدارس والمعلمين، وزارة التربية.

وفي مرحلة التعليم الجامعي تبيّن إحصاءات أعداد الطلاب في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا أنَّ هناك تزايداً مستمراً لهذه الأعداد بنسبة (11%) بين عامي 2010 و2016، كنتيجة للتوسع الأفقي في نشر الجامعات والمعاهد من جهة، وميل الطلاب الذكور للتسجيل والحصول على وثائق التأجيل من الخدمة الإلزامية من جهة أخرى. كما شهدت أعداد أعضاء الهيئة التعليمية (التدريسية والفنية) تناقصاً حاداً طوال سنوات الأزمة، إذ انخفضت بنسبه(20.2%)* طيلة المدّة نفسها؛ ذلك نتيجةً لهجرة عدد كبير من أعضاء هذه الهيئة ذاتها.

ازداد عدد الجامعات في سنوات ما قبل الأزمة، واستمر بالتزايد وقتئذٍ، إذ ارتفع عدد الجامعات الخاصة من (13) جامعة عام 2008 إلى (18) جامعة عام 2011، ووصل عام 2016 إلى (20) جامعة، بينما استقر عدد الجامعات الحكومية عند حدود (6) جامعات بين عامي 2008 و2011 وارتفع إلى (8) جامعات عام 2016. وهذا الأمر من جانب الكفاءة الكمية يشير إلى تحسن في البنية التحتية من حيث الكم، ولكن من جانب آخر سيتوقع أن يكون له انعكاسٌ سلبيٌّ على الكفاءة النوعية، إذ يُعدّ كلّ من ازدياد عدد الجامعات وازدياد عدد الطلاب مع تناقص عدد المدرسين من العوامل التي ستقودنا حتماً إلى ارتفاع مؤشر عدد الطلاب إلى عضو الهيئة التعليمية كما سنرى لاحقاً.

انخفضت نسبة التسجيل في مرحلة رياض الأطفال من 12% عام 2010 إلى 8% عام 2016، أي بنسبة انخفاض 33% نتيجة الأزمة الموجودة، وعدم استقرار الأسر وكذلك تغير سلم الأولويات للأسرة السورية، إذ أثر الوضع الاقتصادي المتدني للأسرة بإعطاء الأولوية للغذاء والسكن. إضافة إلى كون التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة أغلبه يعتمد على القطاع الخاص حيث لا تغطي الرياض الرسمية سوى 14% من إجمالي الأطفال في الرياض.

ارتفع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي من 92% عام 2005 ليتجاوز 97% عام 2010، ووصل في بعض المحافظات كطرطوس والسويداء واللاذقية إلى حدود تجاوزت 99.5% بينما انخفض في محافظات أخرى كدير الزور والرقة وحلب ودرعا إلى أقل من 80%، متأثراً بمعدلات الفقر المرتفعة وطبيعة النشاط الاقتصادي في هذه المحافظات من جهة، وضعف مقومات التعليم فيها (البنى التحتية والموارد البشرية.....) من جهة أخرى. كما انخفضت نسبة التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الأساسي طوال سنوات الحرب، واستقرت عند حدود 75% عام 2016، وقد شهدت نسبة التسجيل أدنى قيمة لها في عام 2013 عند حدود 61% يرد هذا الانخفاض إلى عدم تسجيل وتسرب التلاميذ الناجم عن تنقل الأسر إلى المناطق الآمنة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بعض الأسر، ما يدفع الأطفال إلى العمل، وخروج بعض المدارس عن الخدمة واستخدامها كمراكز إيواء أو وجودها في أماكن ساخنة يصعب الوصول إليها.

أما فيما يتعلق بمعدل التسرب من التعليم الأساسي، فقد انخفض المعدل من 3.8% عام 2005 إلى 3.6% عام 2010، على المستوى الاجمالي وارتفع في بعض المحافظات إلى حدود 6.6% كريف دمشق. ارتفعت نسبة التسرب من التعليم الأساسي بشكل حاد بين عامي 2010 و2016 من 3.6% إلى 27%. وقد شهدت نسبة التسرب أعلى قيمة لها في عام 2013، حينما ارتفعت إلى حدود

* تم حساب النسبة بناءً على بيانات أعداد الهيئة التعليمية بين عامي 2010 و2016، وزارة التعليم العالي.

30% ويعود ذلك إلى مفاعيل الحرب التي أدت إلى نزوح العديد من التلاميذ وتسربهم من التعليم، كما لعبت إمكانيةُ الوصول إلى المدارس في المناطق غير المستقرة دوراً كبيراً في ارتفاع المؤشر، إضافةً إلى الإمكانات المالية للأسر والتي تضررت من تضرر فقدان العمل وأثرت بشكل مباشر في مقدرة الأسر على المحافظة على بقاء أبنائها في المدارس.

بذلت وزارة التربية جهوداً كبيرة لضمان استمرار العملية التعليمية حتى في المدارس التي تقع ضمن مناطق سيطرة المجموعات المسلحة، إذ واظبت بطرق مختلفة على إيصال رواتب المعلمين، كما عملت على اتخاذ منهجيات وإجراءات كان لها التأثير الكبير في تحسّن مؤشرات التعليم بين عامي 2013 و2016، ومنها:

- **التعلّم الذاتي:** هو أوراق عمل جرى تصميمها، بتحويل مفردات المناهج النظامية إلى أنشطة تعلّم ذاتي يقوم بها المتعلّم من دون وجود معلّم أو كتاب مدرسي، إذ تقود هذه الأوراق المتعلّم خطوة بخطوة من أجل تحقيق أهداف التعلّم واكتساب المهارات المطلوبة، وقد تعاونت وزارة التربية مع منظمتي اليونيسيف والأونروا لتطوير أوراق التعلم الذاتي للمواد الأساسية (عربي، إنكليزي، علوم، رياضيات) للصفوف من الأول إلى التاسع، وتمّ إعداد دليل استرشادي لتطبيق مواد التعلّم الذاتي يتضمن كل ما يحتاجه المتعلّم أو الشخص الراشد الذي سيقوم بمساعدته على استخدام هذه الأوراق، وقد تم تجريبها في محافظتي حماة وحلب عام 2015م، ثم توسعت لتشمل محافظات: إدلب ودرعا وريف دمشق إضافة إلى حماه وحلب عام 2016م، ويجري حالياً توزيع هذه الأوراق بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري. كما يطبق التعلم الذاتي في الأماكن التي يصعب الوصول إليها حيث لا توجد مدارس، وقد دعمت اليونيسف طباعة المناهج.

- **التعليم المكثف (منهاج الفئة ب):** يستهدف هذا النوع من التعليم الأطفال المتسربين من التعليم لسنة دراسية أو أكثر أو الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس أي ما زالوا أميين؛ ذلك من عمر ثماني سنوات إلى خمسة عشرة سنة، ويطبق هذا التعليم تحت إشراف وزارة التربية في المناطق الآمنة وفي المدارس الحكومية، إذ يتم تدريس المتعلمين صفين دراسيين طيلة العام الدراسي الواحد للمواد الأساسية من الأول إلى الثامن والمواد هي: (اللغة العربية- الرياضيات- العلوم العامة- اللغة الإنكليزية) وقد تم تأليف هذه المناهج وطنياً، وفق أربعة مستويات كل مستوى يضم صفين دراسيين، ودعمت منظمة اليونيسيف طباعة نسخ لـ /200000/ مستفيد، وبدأ تطبيق هذا التعليم في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2015- 2016، وخضع المتعلمون في نهاية دراستهم لامتحان نظامي حدد نجاحهم أو رسوبهم في صفوفهم.

- **دورات المكملين:** انطلقت في صيف 2016م بالتعاون بين وزارة التربية ومنظمة اليونسكو لطلاب الجمهورية العربية السورية الذين رسبوا في بعض المواد لأسباب ذاتية، ناجمة عن التنقل والنزوح وعدم الاستقرار والقلق، إذ استفاد أكثر من ستين ألف متعلم من هذه الدورات التي امتدت لشهرين في عام 2016م بعد أن تمّ إعداد المعلمين والمدرسين في دورات خاصة للتعليم المكثف، وخضع المتعلمون لاختبارين استفاد أكثر من ثمانين بالمئة منهم من هذه الفرصة الرائعة في تعديل نتائجهم الدراسية المؤجلة، ونجاحهم إلى الصف الأعلى.

- **التعليم التعويضي ودروس الأندية المدرسية:** يستهدف المتعلمين الذين فقدوا مدداً دراسية تتراوح بين الشهرين إلى فصل دراسي بسبب الظروف الراهنة، إذ يلتحق هؤلاء المتعلمون بدورات تقوية في المدارس خارج أوقات الدوام الرسمي، لتعويض الدروس التي فاتتهم، وقد استفاد من هذا التعليم التعويضي أكثر من (300000) تلميذ في جميع المحافظات السورية في عام 2015، وأكثر من 250000 تلميذ في عام 2016م.

انخفض معدل التسرب من التعليم الأساسي، من 3.8% عام 2005 إلى 3.6% عام 2010، على المستوى الاجمالي وارتفع في بعض المحافظات إلى حدود 6.6% كريف دمشق. ارتفعت نسبة التسرب من التعليم الأساسي بشكل حاد بين عامي 2010 و2016 من 3.6% إلى 27%. وقد شهدت نسبة التسرب أعلى قيمة لها في عام 2013، حينما ارتفعت إلى حدود 30%

عانى التعليم الثانوي في السنوات الخمس التي سبقت الأزمة من مشكلة انعكست على مؤشراته، إذ بقيت نسبة الملتحقين دون تغير بحدود 34%، كما أنَّ هناك مشكلة أخرى تمثلت في ارتفاع نسب التسرب من التعليم المهني إلى العام رغم تبني استراتيجية تطوير التعليم المهني والتقني* إذ انخفضت نسبة طلابه من (40%) إلى (21%) من إجمالي طلاب المرحلة. كما أن نسبة المستجدين في التعليم الثانوي العام والمهني من الناجحين في شهادة التعليم الأساسي ارتفعت بشكل طفيف من 76% عام 2005 إلى 77% عام 2010**.

* تم تطوير الاستراتيجية ضمن مشروع تعاون بين هيئة التخطيط والتعاون الدولي وبمنحة من الحكومة الألمانية بين عامي 200 و2007، وبعد انتهاء المشروع بقيت الاستراتيجية دون تنفيذ.

** تم الحساب بناء على أعداد الطلاب من وزارة التربية بين عامي 2005 و2010.

أما في التعليم العالي فقد ارتفعت المعدّلات من 17% عام 2005 لتصل إلى 29% عام 2010، وأتت هذه النتيجة متأثرة بتبني استراتيجية الاستيعاب الجامعي والتوسع الأفقي للجامعات، وزيادة عدد الكليات من 63 كلية عام 2005 إلى 124 كلية عام 2010. وإن كانت نسبة الالتحاق في التعليم العالي الخاصّ كانت تشكل فقط ما نسبة 1% من الفئة العمرية 18-23 سنة. أما طوال سنوات الأزمة فقد شهدت أعداد طلاب التعليم العالي ارتفاعاً بنسبة 27% بين عامي 2011 و2016 (من532221 إلى 675632 طالباً) رغم انخفاض عدد طلاب التعليم الخاص (من26989 إلى 23169 طالباً) في المدّة نفسها*.

وقد تأثر هذا الارتفاع بجزء كبير منه بارتفاع أعداد طلاب الدراسات العليا (تضاعف العدد تقريباً) وارتفاع أعداد طلاب التعليم المفتوح، وكان الإقبال على التسجيل بالتعليم العالي للحصول على وثيقة التأجيل من الخدمة الإلزامية أحد العوامل المؤثرة في هذا الارتفاع.

كما أنّه رغم أهمية سياسة الاستيعاب الجامعي وتأثيرها في رفع نسبة السكان الحاصلين على التعليم الجامعي التي لا تتعدى حدود 5% من السكان، إلا إن سياسات القبول ما زالت بدائية تنطلق من قدرة الجامعات والكليات على الاستيعاب وهي بعيدة كل البعد عن المعايير الصحيحة للربط مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع السوري. وهنا لا بدّ من طرح تساؤل مشروع كيف تحدد نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي كأحد أهم أهداف القطاع التعليمي وهل يتم الأخذ بالحسبان قدرة الاقتصاد السوري على الاستيعاب (إن عدد المتعطلين الجامعيين وتوزعهم وفقاً للاختصاصات يجيب على جزء من هذا التساؤل، كما أن نسبة المشتغلين في القطاع الخاص من حملة الشهادات الجامعية والتي لم تتعدَّ حدود 7% من إجماليّ مشتغليه في أحسن الأحوال تجيب عن جزء آخر من هذا التساؤل نفسه).

شهدت أعداد طلاب التعليم العالي ارتفاعاً بنسبة 27% بين عامي 2011 و2016 (من532221 إلى 675632 طالباً) رغم انخفاض عدد طلاب التعليم الخاص (من26989 إلى 23169 طالباً) في المدّة نفسها

2. الكفاءة الداخلية النوعية

تعتمد هذه الكفاءة على نوعية الطالب الذي يخرجه النظام التعليمي، وتقاس نوعية الطالب بنتائج الاختبارات ونوعية البرامج والمقررات الدراسية وكفاءة الهيئة التدريسية وكثافة الطلاب وتوافر المرافق وجاهزيتها.

انتهج القطاع التعليمي طوال السنوات الخمس التي سبقت الحرب استراتيجية توفير الإطار الكمي لتطوير وتوسيع مقومات التعليم لتحسين الكفاءة الداخلية المتمثلة في خفض متوسط عدد الطلاب في الشعبة والمعلم، وأثمرت الجهود في مجال التعليم الأساسي عن خفض النسب من 26 تلميذاً للمعلم إلى 21 تلميذاً للمعلم بين عامي 2005 و2010، بينما حافظت كثافة الشعبة على معدل 27 تلميذاً في الشعبة طيلة المدّة نفسها. إلا أن التحسن كان طفيفاً في مجال التعليم الثانوي العام الذي حافظ تقريباً على النّسب نفسها بين عامي 2005 و2010، بينما تحسن في مجال التعليم الثانوي المهني من 32 تلميذاً في الشعبة و7 تلاميذ للمعلم عام 2005 إلى 28 تلميذاً في الشعبة و5 تلاميذ للمعلم عام 2010، ويعزى السبب الأساس لهذا الانخفاض إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم المهني التي تجاوزت حدود 33% عام 2010[1].

انعكس فقدان جزء من مقومات التعليم من بنى تحتية وموارد بشرية بشكل مباشر على مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم، إذ ارتفع متوسط عدد التلاميذ في الشعبة الصفية في مرحلة التعليم الأساسي إلى 31 تلميذاً في الشعبة عام

انخفض متوسط عدد التلاميذ لكل (معلم + إداري) من 17 تلميذاً لكلّ معلم في عام 2010م إلى 15 تلميذاً لكل معلم في عام 2016م. نتيجة انخفاض أعداد الطلاب بنسب أكبر من انخفاض أعداد المعلمين

* يصعب حساب معدل الالتحاق لعدم توافر أعداد السكان في فئة التعليم العالي.

1 بيانات ومؤشرات وزارة التربية.

2016؛ ذلك على المستوى الإجماليّ، وتتفاوت هذه النسبة بشكل حاد بين المحافظات حيث تصل في بعضها إلى 60 وحتى 70 تلميذاً في الشعبة الواحدة. بينما انخفض متوسط عدد التلاميذ لكل (معلم + إداري) من 17 تلميذاً لكلّ معلم في عام 2010م إلى 15 تلميذاً لكل معلم في عام 2016م، وهذا لا يعكس تحسُّناً في المؤشر؛ بل يعود إلى انخفاض أعداد الطلاب بنسب أكبر من انخفاض أعداد المعلمين.

وفي مرحلة التعليم الثانوي العام والمهني انخفض متوسط عدد الطلاب في الشعبة الصفية إلى حدود 30 طالباً في الشعبة للتعليم العام و (27) طالباً في الشعبة للتعليم المهني بين عام 2010 وعام 2016، لكن لو تمت المقارنة على مستوى المحافظات لوجدنا ارتفاعاً في متوسط الطلاب في الشعبة الصفية في مرحلة التعليم الثانوي؛ ذلك نتيجة الظروف الأمنية التي حالت دون استثمار المدارس وخروج بعض المدارس عن الخدمة على سبيل المثال: محافظة حلب كان متوسط الطلاب 33 طالباً في الشعبة في عام 2010م، بينما ارتفع إلى 37 طالباً في الشعبة في عام 2016 أي بنسبة ارتفاع 12%. أو نتيجة هجرة الطلاب والأهالي إلى المناطق الآمنة على سبيل المثال: محافظة اللاذقية كان متوسط الطلاب 24 طالباً في الشعبة بعام 2010 وارتفع إلى 30 طالباً في الشعبة في عام 2016 أي بنسبة ارتفاع 25%. بينما حافظ متوسط عدد الطلاب لكل (مدرس + إداري) في مرحلة التعليم الثانوي العام والمهني على معدله بين عامي 2010 و2016 حيث بلغ 8 طلاب لكل مدرس للتعليم العام و5 طلاب للمدرس للتعليم المهني لتناقص أعداد الطلاب بنسب تناقص أعداد المدرسين نفسها تقريباً.

> وفي مرحلة التعليم الجامعي والعالي تبرز أهمية مؤشر متوسط عدد الطلاب لكلّ عضو من أعضاء الهيئة التعليمية للحكم على الكفاءة الداخلية للتعليم العالي من أجل أن نضمن أنَّ الأساتذة الجامعيين يوزّعون أوقاتهم بين التدريس وتقديم الاستشارات والإرشاد للطلبة والبحث العلمي، وبأنهم قادرون على توفير تعليم ذي نوعية عالية.

مع الحفاظ على نسبة أستاذ / طالب بحيث تكون بحدود 40/1 في الأقسام الأدبية و20/1 في الأقسام العلمية. تشير البيانات المتوافرة على المستوى الإجمالي إلى أنَّ هذا المؤشر شهد تراجعاً قبل الأزمة وتعمّق هذا التراجع طيلة مدّتها.

بذلت جهود كبيرة في سبيل تطوير المناهج التربوية وهي بحاجة إلى الاستمرار والمتابعة لتطوير وتعزيز قدرتها على الاستجابة الكافية لمتطلبات التنمية وحاجات المتعلمين وتنمية قدراتهم، كما تبرز الحاجة إلى زيادة مساحة الجوانب التطبيقية والأنشطة ومستلزمات تنفيذها إن في داخل المدارس والمعاهد والجامعات أو في خارجها، ولاسيما في المرحلتين الثانوية والجامعية، وتظهر الحاجة أيضاً لتعزيز التعلم الذاتي والتعلم التعاوني والتعلم الاستكشافي بسبب الكثافة العالية للطلاب في الشعب والصفوف، تحديداً في ظل الحرب، بالإضافة إلى ضرورة الاستمرار في تطوير أساليب التقويم والامتحانات، وبرامج التأهيل والتدريب المستمر للكادر التعليمي والتدريسي.

لم تقتصر الحرب على سورية على جوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية؛ بل تعدتها لتصبح حرباً على مناهج التعليم فعلى سبيل المثال:

- أدخلت ما تسمى "الحكومة المؤقتة، في مناطق سيطرتها، تعديلات على المناهج التعليمية الصادرة عن وزارة التربية السورية، وركزت التعديلات أساساً على مادة "التربية الوطنية" وأدخلت دروساً عمّا أسمته "الثورة السورية"، وقصصاً عن قتلى في صفوف المعارضة، وأطلقت على الدولة السوريّة تسمية "العدو"، وجرى هذه المناهج المعدّلة في المناطق الخاضعة للمعارضة ومدارس اللاجئين السوريين في تركيا.

- أما في مناطق سيطرة ما يسمى "داعش" فيبدو المشهد أكثر خطورة، بعد أن أغلق التنظيم المدارس واستبدلها بمراكز دعوية تعزز الفهم الخاطئ للدِّين، وتروج لثقافة العنف وتكفير الناس، ولأجل ذلك حوّل المدارس إلى سجون ومراكز لتخزين الأسلحة.

- وفي المناطق الخاضعة لسيطرة ما يسمى "الإدارة الذاتية الكردية" فقد اعتُمد منهجا تعليم: أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الكردية؛ ذلك لطلاب الصف الأول حتى الرابع الابتدائي.

ثانياً: كفاءة كلفة التعليم

يقصد بكلفة التعليم أن تكون كلفة التلميذ بأدنى قدر شريطة أن لا تؤثّر في نوعية التعليم وتختلف كلفة التلميذ من مرحلة لأخرى حسب نوعية المعلمين والمباني وتجهيزاتها. وترتبط بشكل مباشر بارتفاع كلفة مدخلات العلمية التعليمية وانخفاض مخرجات العلمية التعليمية، تحديداً الهدر التعليمي الذي يسببه الرسوب:

وهو الذي يؤدي إلى مضاعفة كلفة تعليم الطالب الذي يتعرض للرسوب ومن ثم زيادة الكلفة. تضاعفت كلفة الطالب في التعليم الأساسي والثانوي من (17500 ل.س إلى 34700 ل.س للتعليم الأساسي ومن 26150 ل.س إلى 52700 ل.س للتعليم الثانوي العام)؛ أما التعليم المهني الذي يحتاج إلى كلف أعلى، فقد ارتفعت كلفة الطالب من 74800 إلى 118800، ويعزى هذا الارتفاع في كلف التعليم إلى ارتفاع رواتب وأجور المعلمين من جهة، ومعدلات التضخم التي طالت كافة وسائل وأدوات التعليم من جهة أخرى.

تتابع وزارة التربية الإنفاق على التعليم من كافة الجهات، بدءاً منها ومن جهاتها التابعة لها، وانتهاءً بوزارة الإدارة المحلية لحساب إجمالي الإنفاق على التعليم و كلفة الطالب، وقد دفعت الأزمة القائمة الحكومة لخفض الإنفاق العام على التعليم، ما يضيف مزيداً من التعقيدات على الوضع التعليمي، إذ إن هذا التخفيض في الإنفاق سيحد من قدرة وزارة التربية على التدخل بحلول علاجية مثل إصلاح المدارس المتضررة، وإدخال مناهج خاصة للتلاميذ بالمناطق الساخنة لمعالجة التأثيرات النفسية والاجتماعية في الأطفال، وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق العام على التعليم انخفض إلى 11.05% من الموازنة العامة للدولة بعد أن وصل إلى 14.97% منها عام 2010.

الفصل الثاني: أهداف التعليم

أولاً: الأهداف الاقتصادية

تعبر هذه الأهداف عن المردود المادي للتعليم على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الكلي تعد مخرجات التعليم وإنتاجية العامل العنصرين الأكثر أهميّة في قياس نجاعة التعليم وقيمه المضافة، بينما العائد المادي على التعليم يختصر المردود الشخصي.

1. مخرجات التعليم

يلعب التعليم دوراً محورياً في تحسين الخصائص النوعية للسكان وقوة العمل، كما تطرح العلاقة بين التعليم وسوق قوة العمل مشكلاتٍ عديدةً ليس فقط من حيث مدى التطابق العددي بين العرض والطلب، لكن كذلك في مدى التطابق النوعي. والتوازن الذي يتم في السوق بين العرض والطلب، وفهم طبيعة المؤثّرات التي تساعد في هذا التوازن كالتعليم وسياسات الأجور ومدى تحفيزها على التعلم (العائد على التعليم)، وتأثير اختلال التوازن في البطالة أو عجز عرض قوة العمل.

تتضح جدلية العلاقة بين التعليم وسوق قوة العمل في حالة التنمية السورية، فهل سوق العمل مطالبة باستيعاب التعليم كماً ونوعاً أي ما يطلق عليه فرض الواقع، كما هو الحال في سورية، أم أن سوق قوة العمل بغض النظر عن مستوى تطورها الإنتاجي والتقني، يجب أن تكون المنطلق لأي تخطيط مستقبلي للتعليم أو ما يسمى ربط التعليم باحتياجات سوق قوة العمل، ولاسيما أن الأمر الأخير بقي مقولةً نظريةً طوال السنوات الماضية، لعدم وجود تحديدٍ مسبقٍ لاحتياجات سوق قوة العمل، وتوقعات تطورها المستقبلي الكمي والنوعي؟

يغيب عن القطاع التعليمي سياسات منطقية وفق منهجيات سليمة للقبول الجامعي معتمدة على نماذج العمالة التي تحدد ولمراحل مستقبلية احتياجات السوق المحلية (وفي الحالة السورية التي تمتاز بمعدلات نمو عالية للسكان لا بدّ من دراسة احتياجات السوق الإقليمية من العمالة، كما حدث في تجارب دولية عديدة أهمها التجربة الهندية في التعليم)، وفي غياب هذه النماذج التي تعد مسؤولية مباشرة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تم إرهاق الكليات والمعاهد، تحديداً الكليات النظرية منها بأعداد كبير تفوق قدرتها وتؤثر في نواحي النوع فيها.

أدى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم إلى تحسن كبير في التركيب التعليمي لقوة العمل طوال سنوات ما قبل الأزمة، فقد ارتفعت نسبة قوة العمل جامعية التأهيل من (7%) إلى (8.9%) بين عامي 2001 و2011 وهذا التحسن الذي بلغ نحو (2) نقطة مئوية لم يكن مكافئاً لارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي التي شهدت قفزة كبيرة في المدة نفسها بارتفاعها بأكثر من (10) نقاط مئوية كنتيجة لافتتاح عدد من الجامعات الخاصة وصل عددها إلى 15 جامعة، والتوسع بالجامعات الحكومية وفروعها في عدد من المحافظات، وهو ما يشير بشكل أو بآخر إلى معدلات هجرة كبير للسكان جامعيي التأهيل من جهة، وعدم تحفيز سوق العمل لهذه الفئة بالانضواء ضمن قوة العمل، سواء المشتغلة، أم المتعطلة.

كما ارتفعت نسبة قوة العمل متوسطة التعليم من (6.5%) إلى (11.4%) بين عامي 2001 و2011، كنتيجة لازدياد عدد المعاهد المتوسطة وارتفاع معدلات الالتحاق بها، كما شهدت نسبة قوة العمل الحاصلة على شهادات التعليم الثانوي بأنواعها المختلفة ارتفاع من (7.9%) إلى (12%) في المدّة نفسها، وهذا التحسن ناجم عن ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، تحديداً النسوي والعام منه، وتجدر الإشارة إلى أنَّ التعليم المهني والتقني شهدت معدلات الالتحاق فيه ثباتاً نسبيّاً في المدّة نفسها.

كانت هذه الارتفاعات على حساب انخفاض نسبة قوة العمل الحاصلة على تعليم إعدادي أو أقل. وبالتالي فإن صدور القانون 32 لعام 2002 الخاص برفع إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية أدى إلى تحسن جيد تمثل في انحسار قوة العمل متدنية التعليم.

> "يغيب عن القطاع التعليمي سياسات منطقية وفق منهجيات سليمة للقبول الجامعي معتمدة على نماذج العمالة التي تحدد ولمراحل مستقبلية احتياجات السوق المحلية"

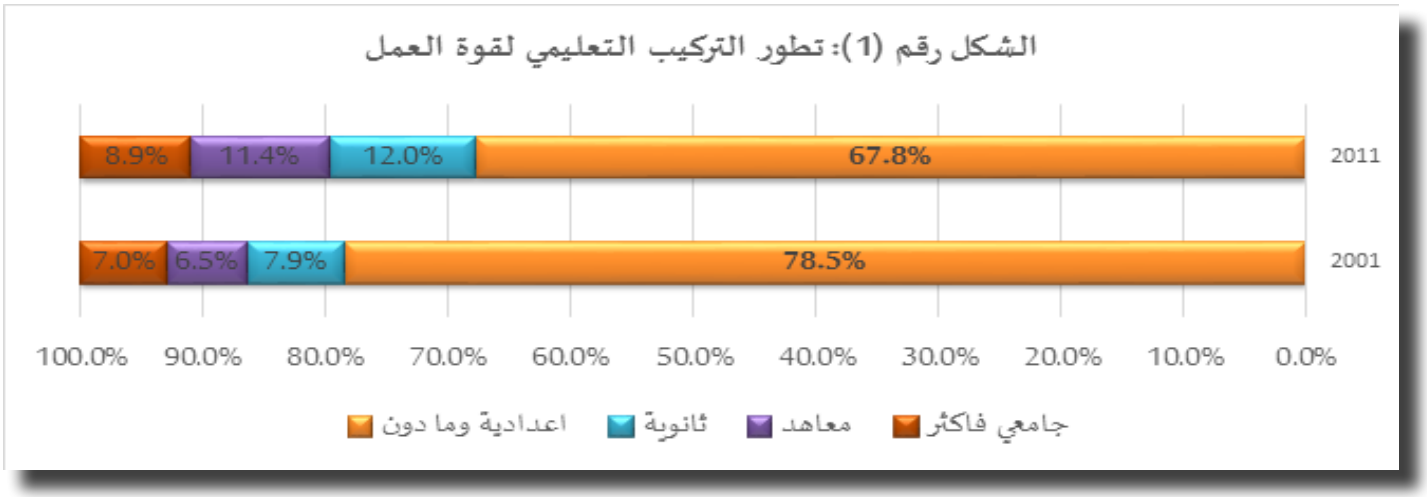

المصدر: بيانات مسوح سوق العمل، المكتب المركزي للإحصاء

لم تكن التركيبة التعليمية للمشتغلين بعيدة أو مختلفة كثيراً عن التركيبة التعليمية لقوة العمل وهو دليل على استمرار الطابع التقليدي منخفض التقنية والقيم المضافة للاقتصاد، ومن هنا يتضح ضعف تحفيز السوق للتحصيل العملي والمهاري، ويعود ذلك إلى عاملين:

الأول: يتمثل في ضعف مستوى تطور بنى الإنتاج في الاقتصاد الوطني، واستمرارية هيمنة البنى التقليدية فيها، إذ يمثّل انسجام عرض قوة العمل معها ركوداً تعليمياً وثقافياً، وهنا ليس النظام التعليمي المطالب بتوفيق مخرجاته مع الطلب في سوق العمل؛ بل المطلوب من السياسات الاقتصادية تحفيز القطاع الخاص لتطوير بناه الإنتاجية وهياكله التنظيمية، لاكتساب قدرات إنتاجية وتنافسية أكبر.

الثاني: يتمثل في مواكبة التطور الحاصل على مستوى الثورة العلمية والتقنية العالمية، وتطوير الفروع التعليمية والمناهج بما يتناسب والتقدم المتحقق على صعيد الإنتاج والإدارة.

تشابه تطور التركيبة التعليميّة للمشتغلين مع تطور البنية التعليمية لقوة العمل، إذ انخفضت نسبة المشتغلين من حملة التعاليم الإعدادي من ما دون (78.8%) إلى (67.5%) بين عامي 2001 و2011، في حين ارتفعت نسبة المشتغلين من حملة التعليم العالي من (6.2%) إلى (10.3%) في المدّة نفسها. كما ارتفعت نسبة حملة الثانوية من (8.1%) إلى (10.9%) ، وحملة المعاهد المتوسطة من (6.9%) إلى (11.3%). وقد لعب هذا التركيب دوراً في عدم التوافق بين فرص العمل والعرض من قوة العمل، كما لعب دوراً في ارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم الذي ترتفع فيه حملة الشهادات التعليمية دون الإعدادية؛ ذلك لاعتماده على العمالة ضعيفة التأهيل ومنخفضة الأجر والبعيدة عن شروط العمل اللائق.

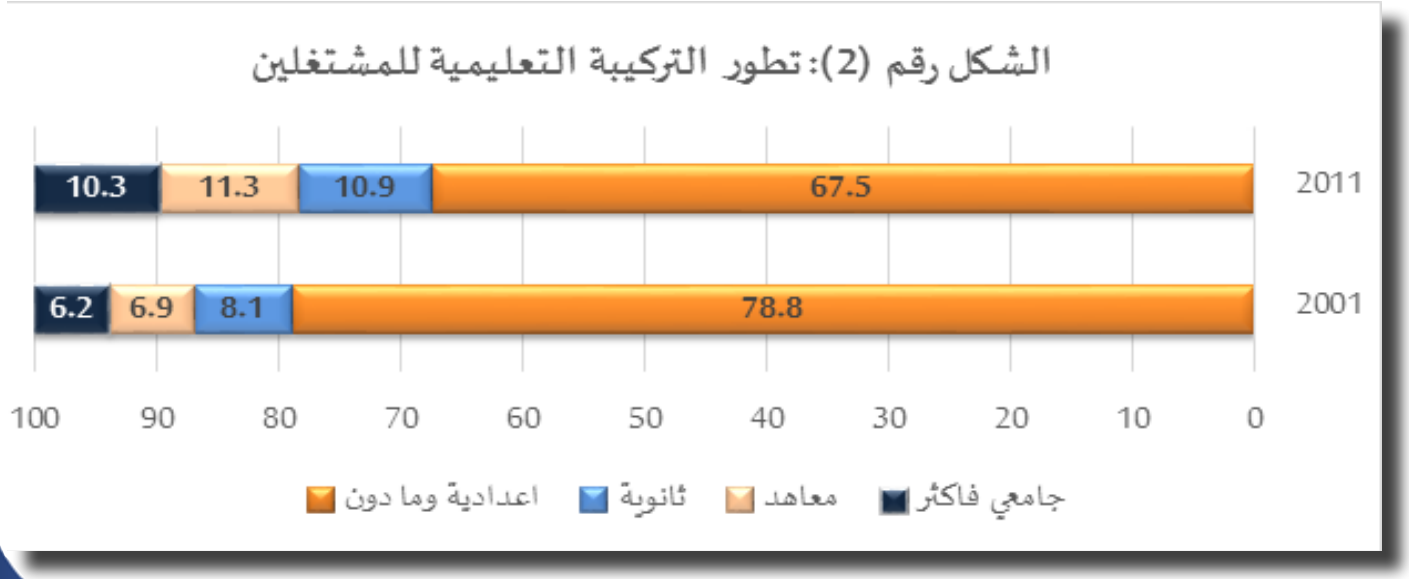

المصدر: بيانات مسوح سوق العمل، المكتب المركزي للإحصاء

أما التركيبة التعليميّة للمتعطلين فيشير إلى ارتفاع نسبة المتعطلين من حملة الشهادات الجامعية من (2.5%) عام 2001 إلى (9.4%) عام 2011 نتيجة غياب عملية تحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية جامعية التعليم، أفرزت سياسة الاستيعاب المعمول بها اختلالات، في سوق قوة العمل لجهة عدم التطابق الكمي والنوعي بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق قوة العمل، وهذا ما يظهر بوضوحٍ بوساطة تحليل البيانات الخاصة بالتركيبة التعليمية للعاطلين عن العمل من خريجي الجامعات، إذ يلاحظ وجود معدلات بطالةٍ مرتفعةٍ من بعض الاختصاصات، كخريجي اختصاصات العلوم الإنسانية بما في ذلك الحقوق والتربية والاقتصاد.

كما ارتفعت نسبة المتعطلين من حملة شهادات المعاهد المتوسطة من (4.1%) إلى (10.8). وهناك أيضاً ارتفاع كبير شهدته نسبة المتعطلين من حملة الشهادة الثانوية بفروعها المختلفة. كل هذا الارتفاع قابله انخفاض في نسبة المتعطلين ذوي التعليم المتدني من (78.8%) إلى (67.5%) في المدّة نفسها، هذه التغيرات تشير إلى خلل كارثي الأسباب والنتائج على قطاعي التعليم والتشغيل، فتنظيم السوق وتحفيزه على طلب العلم يسيران باتجاهات معاكسة تماماً للتحضير الكمي والنوعي للاستفادة من فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية المأمولة.

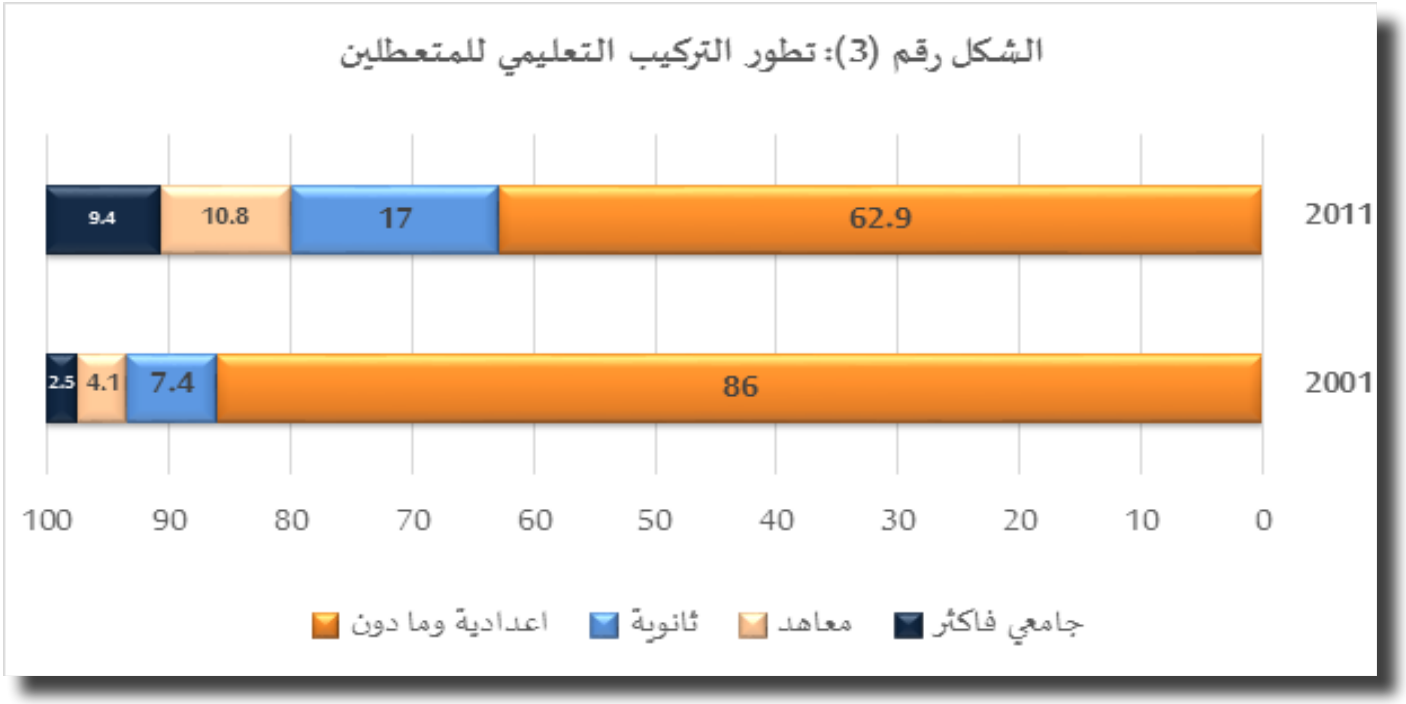

المصدر: بيانات مسوح سوق العمل، المكتب المركزي للإحصاء

هذا، ورغم تبني عددٍ من الاستراتيجيات الهامة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الكمية والنوعية، حيث تم التركيز على تطوير المناهج وتأهيل القائمين على العملية التعليمية، ووضع نظام لتقويم الأداء، وزيادة الاهتمام بالمعلوماتية واللغات، وزيادة نسب القبول بالاختصاصات الضرورية لسوق العمل، إلا أن هذه الجهود لم تفلح حتى الآن، فقد كانت الأعداد المقبولة سنوياً في كافة الاختصاصات تنطلق من منطلق شبه وحيد يتمثل في الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد،

وبدأ في السنوات الأخيرة وبهدف تحسين نوعية التعليم الأخذ بالحسبان مؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي المعتمدة على مؤشرين أَسَاسِيْن متعلقين بمتوسط عدد الطلاب للمدرس والقاعة الصفية في مرحلة التعليم الثانوي، ومتوسط المساحة المترية للطالب ومتوسط عدد الطلاب للأستاذ الجامعي في مرحلة التعليم العالي، وكانت النتائج أو مخرجات هذه السياسة سلبيةً على سوق العمل، إذ تمثلت على عدة صعد:

- معدلات بطالة مرتفعة لبعض الاختصاصات ومعدومة أو شبه معدومة في أخرى.
- الهدر التعليمي الذي يتجلى في أن نسبة غير قليلة من المتعلمين يمارسون أعمالاً هامشية لا تتناسب ومستوى تحصيلهم العلمي.
- اختلال جغرافي من حيث مواكبة متطلبات التنمية من الموارد البشرية على مستويات أدنى من المستوى الوطني (الفائض والعجز).
- تشوه في العلاقة بين احتياجات التنمية من الموارد البشرية باختصاصاتها المختلفة (العلاقة بين الخريج الجامعي وما يقابله من خريجي المعاهد الفنية، والعمالة الماهرة)

كما أنه في ضوء غياب عملية تحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية جامعية التعليم، أفرزت سياسة الاستيعاب المعمول بها اختلالات في سوق العمل لجهة عدم التطابق الكمي بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، وهذا ما يظهر بوضوح بوساطة تحليل البيانات الخاصة بالتركيبة التعليمية للعاطلين عن العمل من خرِّيجي الجامعات، إذ تُلاحظ معدلات بطالة مرتفعة من بعض الاختصاصات كخرِّيجي العلوم الإنسانية والحقوق والتربية والاقتصاد.

ويُلاحظ أيضاً من تحليل تطور تركيبة العاطلين عن العمل من الاختصاصات الجامعية انخفاض نسبة العاطلين عن العمل من حملة شهادة الطب البشري من (4.8%) إلى (2.6%) من إجمالي العاطلين الجامعيين، بين عامي 2005 و2010. ويلاحظ في سياق متصل انخفاض نسب حملة شهادات الصيدلة وطب الأسنان والتمريض والطب البيطري وهندسة العمارة وهندسة الكهرباء والهندسة الميكانيكية، والكيميائية والإلكترون، هذا الانخفاض قابله ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل من حملة شهادات كليات العلوم الإنسانية والحقوق والتجارة، وغيرها.

يُعَدُّ الهدر التعليمي مظهراً من مظاهر تشوّه العلاقة بين التعليم وسوق العمل من جهة، وشكلاً من أشكال انخفاض الكفاءة الخارجية للنظام التعليم من جهة أخرى، رغم تراجع نسبة خرِّيجي الجامعات الذين يعملون بأعمال مكتبية وكتابية وخدمات بيع وتسويق وخدمات شخصية وغيرها من الأعمال التي لا تتناسب مع مستوى تحصيلهم العلمي من (29.4%) إلى (10.9%) بين عامي 1998 و2008، إلا أن هذه النسبة ما تزال مرتفعة وتشكل تحدياً من تحديات المواءمة بين مخرجات النظام التعليم واحتياجات سوق العمل، تظهر نتائجها السلبية بشكل مزدوج، وجهها الأول حرمان قطاعات الاقتصاد الوطني من إمكاناتهم المكتسبة طوال أوقات تعليمهم، ووجهها الآخر هدر في نفقات تعليمهم.

رغم تبني عددٍ من الاستراتيجيات الهامة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الكمية والنوعية، حيث تم التركيز على تطوير المناهج وتأهيل القائمين على العملية التعليمية، ووضع نظام لتقويم الأداء، وزيادة الاهتمام بالمعلوماتية واللغات، وزيادة نسب القبول بالاختصاصات الضرورية لسوق العمل، إلا أن هذه الجهود لم تفلح حتى الآن، فقد كانت الأعداد المقبولة سنوياً في كافة الاختصاصات تنطلق من منطلق شبه وحيد يتمثل في الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد،

تظهر الفجوة الجغرافية واضحةً في مجال الاستفادة من مخرجات التعليم في الاقتصاد والمجتمع السوري، بوساطة تحليل المؤشرات المختلفة، ويمكن على سبيل المثال لا الحصر تناول عدد منها، ففي المجال الصحي يظهر جلياً اختلاف متوسط عدد السكان للطبيب بين المحافظات السورية، فمن الملاحظ تجاوز بعض المحافظات للمعايير العالمية في هذا المجال، ففي محافظات القنيطرة ودمشق واللاذقية وطرطوس، بلغت هذه النسبة في العام 2004[2]، (114) و (362) و(426) و(419) نسمة للطبيب على التوالي، بينما ترتفع هذه النسبة إلى (1553) و (1162) و (1101) و(1021) نسمة للطبيب في محافظات الحسكة وإدلب ودير الزور والرقة على التوالي، وشهدت محافظات معيّنة تحسناً واضحاً في العام 2010[3]، إذ انخفضت إلى (287) نسمة للطبيب في محافظة دمشق، والى (1059) في محافظة الحسكة. بينما شهدت محافظات أخرى تراجعاً في هذا المؤشر، ففي محافظة القنيطرة ارتفعت النسبة إلى (194) نسمة للطبيب، وفي محافظة دير الزور ارتفعت لتصل إلى (1227). كما تشير البيانات المتعلقة بمتوسط عدد السكان لكل صيدلي إلى فجوة جغرافية كبيرة بين المحافظات السورية، حيث تبلغ هذه النسبة في عام 2010 في محافظة القنيطرة (321) نسمة لكل صيدلي وفي محافظة دمشق (601) بينما ترتفع في محافظات الرقة والحسكة و إدلب ودير الزور إلى (2033) و(2010) و(1988) و(1859) على التوالي. وهذا التفاوت يشير إلى ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم الصحي واحتياجات المجتمع السوري من الموارد البشرية الصحية المطلوبة على المستويات الجغرافية المختلفة، ما يشكل سبباً من أسباب الهجرة الداخلية بين المحافظات من جهة وبين المحافظة الواحدة من ريفها إلى حضرها لعدم العدالة في توزع الخدمات الصحية من جهة أخرى.

2 المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2005، الجدول 2-12، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

3 المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010، الجدول 2-12، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

تفتقر قطاعات الاقتصاد الوطني إلى معايير تحدد التركيبة المطلوبة للعلاقة بين الاختصاصات التعليمية المختلفة والتي تُعَدُّ محدداً من محددات القبول في النظام التعليم، من جهة ومحدداً من محددات المسار المهني من جهة أخرى، ولا تقتصر هذه المحددات على التعليم الجامعيّ، لأنَّ القبول في التعليم الجامعي يتبع بشكل أو بآخر لسياسات توزع الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي بين الفروع المختلفة (المهني، الأدبي، العلمي). فحتى تاريخه لم يتم العمل ضمن أي قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على تحديد العدد المطلوب من المعاهد الفنية المقابل لحملة الشهادة الجامعية، كما لم يتم من جهةٍ أخرى تحديد العدد المطلوب من العمالة الماهرة المطلوب لمقابلة حملة الشهادة الجامعية وحملة شهادة المعاهد الفنية، فعلى سبيل المثال، يتطلب تخطيط الموارد البشرية المطلوبة للقطاع الصحي أن يكون لكل طبيب صحة عامة من (3) إلى (4) ممرضات، وأن يكون لكل طبيب من (3) إلى (5) عمَّال بتخصص فنيّ- مخبريّ وأشعة وغيرها، إلا أن البيانات في سورية تشير إلى أن متوسط عدد الممرضات للطبيب في العام 2005 بلغت (1) ممرضة للطبيب، وانخفضت عام 2010 إلى (1.1) ممرضة للطبيب[4].

بينما بلغت نسبة المساعدين الفنيين للطبيب في عام 2004 ما نسبته (0.5) مساعد فني للطبيب، وارتفعت عام 2010 إلى (0.8) مساعد فني للطبيب. وبالتالي يمكن القول: إنَّ هذه النسب المطلوبة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تُعَدُّ محدداً من محددات سياسات أي قبول ليس على المستوى الجامعي فقط؛ بل تحدد هذه العلاقات سياسات القبول في التعليم الثانوي بسبب توزع الطلاب بين فروعه المختلفة (مهني وفني، علمي، أدبي). يتطلب ربط التعليم باحتياجات سوق العمل معرفة مسبقة عن الاحتياجات المستقبلية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد والمجتمع السوري، من الاحتياجات من الموارد البشرية، في ضوء حجم الاستثمارات ومعدلات النمو المتوقعة لكل قطاع من القطاعات، وربطها بالأهداف المخططة لكل قطاع من هذه القطاعات.

كما أنه من الثغرات في النظام التعليمي نسبة الفقد المرتفعة في التعليم المهني، إذ إن نسبة الفاقد في الصف الأول الثانوي المهني تصل إلى (45.9٪)، فقد كان عدد الطلاب المسجّلين في الصف الأول الثانوي المهني هو (46897) من أصل (79737) طالباً مقبولاً في هذا الصف من الناجحين في شهادة التعليم الأساسي، ما يعني أن هناك فاقداً مباشراً قدره (32858) طالباً لم يقوموا بالتسجيل أساساً، وتشكل نسبة (41.2٪) من إجمالي عدد الطلاب المقبولين، هذا بالإضافة إلى نسب التسرّب المبكر الذي يتمثل في الدوام الجزئي أو بعدم الالتحاق بعد التسجيل الرسمي والذي يصل إلى (3809) طلاب مسجلين لم يلتحقوا أو تسربوا، وبالإجمال يكون عدد غير الملتحقين فعلياً عبر عدم التسجيل أصلاً أو عدم الالتحاق والتسرب بعد التسجيل (36667) طالباً أي ما نسبته (45.9٪)*.

هذا، وفي ظل الحرب التي شارفت سنتها السابعة على الانتهاء لا تتوافر بيانات موثقة عن التغيرات التي طرأت على التركيبة التعليمية لقوة العمل ومكوِّنيها المشتغلين والمتعطّلين، فموجات الهجرة التي تمت طوال هذه المدّة لا يتوافر عنها الحد الأدنى من إحصاءات الخصائص النوعية للمهاجرين. إلا انه وفي ضوء تدهور مؤشرات التعليم التي يمكن أن يختصرها الانخفاض الكبير في أعداد الطلاب وارتفاع معدلات التسرب من التعليم يمكن التنبؤ بظهور انعكاسات هذه النتائج على مستقبل قوة العمل ونوعيتها ومستوى تعليمها في السنوات القادمة.

تتوافر بيانات محدّدة عن التركيبة التعليمية للعاملين في القطاع العام، إذ تشير إلى انخفاض نسبة المشتغلين من حملة شهادة التعليم الابتدائي وما دون من 38.2% عام 2011 إلى 31.2% علماً أنَّ هذا الانخفاض قابله ارتفاع في نسب حملة شهادات الأساسي والثانوي والعالي من 16% إلى 19.6% و من 22.1% إلى 24.3% ومن 23.4% إلى 24.9% على التوالي.

4 المصدر بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام، 2005 و2006 و2010. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

* تم احتساب النسب بناءً على البيانات الرسمية لوزارة التربية.

2. إنتاجية العامل

ارتفعت إنتاجية العامل من (246467) ليرة سورية عام 2005 إلى (295725) ليرة سورية عام 2010 وارتفعت بشكل طفيف طوال سنوات الأزمة لتصل عام 2016 إلى (299133) ليرة سورية، ويعزى السبب الرئيس لهذا الارتفاع كنتيجة لانخفاض أعداد المشتغلين بصورة أكبر قليلًا من انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق، حيث انخفض عدد المشتغلين بـ (2.36 مرة) بينما انخفضت قيمة الناتج بـ (2.33 مرة) بين عامي 2010 و2016. وليس لتحسن مهاري وتعليمي للمشتغلين،

وهذا ما يدل على مظهرين سلبيين:

الأول: استمرار الإنتاجية المنخفضة للعامل السوريّ، فارتفاع نسبة المشتغلين من حملة الشهادة الجامعية لم يقابله تحسن مماثل في الإنتاجية.

والثاني: استمرار وجود الترهل التشغيلي أو البطالة المقنعة، تحديداً في القطاع العام.

يمكن أيضاً دراسة العلاقة بين مستوى التقدم التقني والنمو السكاني ونمو متوسط دخل الفرد في سورية، بوساطة دراسة العلاقة بين معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج كبديل لمستوى التطور في الاقتصاد السوري؛ ذلك أن هذا المؤشر يعطي صورةً عن مستوى التطور التقني ومستوى أداء المؤسسات، بالإضافة إلى مستوى تطور رأس المال البشري.

شكلت العوامل الكمية، رأس المال والعمل، المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي بين عامي 2011 و2015. وحدث تحسن ملحوظ، وإن كان غير كاف، في مساهمة العوامل النوعية (مجمل إنتاجية العوامل) التي تشكل مصدر الاستدامة في النمو الاقتصادي؛ ذلك في النصف الثاني من العقد الأول من الألفية 2006-2010. أما في (2010-2015)، فكانت مساهمة كل من العوامل الكمية والمادية سلبية نتيجة الانخفاض الكبير في معدل النمو، والمحافظة على قيم سالبة طوال كامل المدة، وكانت المساهمة السلبية الكبرى للعوامل النوعية (86.60)كوسطي مدة بين عامي 2010 و2015، و(13.40) للعوامل المادية. ويلاحظ هنا انخفاض مساهمة العوامل المادية في تراجع معدل النمو طوال الأزمة.

ويُفسر انخفاض مساهمة العوامل النوعية قبل الأزمة وتسببها بتراجع معدل النمو بعد الأزمة بعدد من العوامل التي يأتي على رأسها انخفاض المستوى التكنولوجي الذي أدت الأزمة إلى تراجع حاد فيه، وانخفاض مستوى كفاءة رأس المال البشري غير القادر على الإبداع، وضعف استغلال الكفاءات منه على النحو الأمثل وهجرتها، وانخفاض مستوى التعليم النوعي والتدريب، وضعف أنشطة البحث والتطوير، وانخفاض مستوى العوامل المؤسسية والموارد الطبيعية (الأرض- المناخ). ويمكن الاستدلال على ذلك بفضل

العلاقة القوية التي يظهرها التحليل الإحصائي بين معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل نمو ناتج القطاع الزراعي الذي يرتبط إلى حد بعيد بالعامل المناخي. وإضافة إلى العوامل المذكورة آنفاً، يشار إلى التأثير الكبير لعوامل الاستقرار في توفير مناخ يساعد على جذب الاستثمارات، إذ أدى عدم الاستقرار إلى طرد الاستثمارات. ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن قوة وتطبيق القانون وحماية حقوق الملكية تؤثر تأثيراً كبيراً في نمو إنتاجية عوامل الإنتاج. ولا يخفى غياب مثل هذه الوقائع في معظم المناطق التي سيطرت عليها العصابات المسلحة.

3. العائد على التعليم

قد يكون التعليم استهلاكاً في بعض جوانبه للفرد والمجتمع؛ لكن الجوانب الأكثر أهمية هي أنَّهُ استثمارٌ فرديٌّ واجتماعيٌّ يعطي ثماره على أمد طويل، ويعوض ما أنفق الفرد أو المجتمع، عالجت مختلف النظريات موضوع صلة التعليم بالتنمية أو صلة التعليم بالكسب، بدءاً من نظرية رأس المال البشري والتطويرات العديدة عليها إلى نظرية أقسام سوق العمل. وبين عناصر هذا الاستثمار: تكلفته وعوائده.

تحول الطلب على التعليم من مطلب اجتماعي يتعلق بالنظرة المجتمعية للمتعلمين إلى مطلب اقتصادي يتحدد فحواه بدرجة الكسب التي يحققها للفرد والأسرة والمجتمع، ويصعب حصر الفوائد التي يحققها التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الديموغرافية، وهذا الموضوع يتعلق بالترابطات المتشعبة للمستوى التعليمي للأفراد وتأثيره في محددات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدرجة الأولى بالإنتاجية، والحفاظ على الموارد، وتأثيرها في عوامل ديموغرافية هامة كمعدلات الخصوبة، والهجرة وتوقع الحياة، والتأثير الاجتماعيّ الذي يمكن ذكر بعض أوجهه كالمستويات الصحية، وتغير طرق التفكير ومستويات الرفاه الاجتماعي، وتغير السلوك الاستهلاكي، والتماسك والاجتماعي ومعدلات الانحراف المختلفة. وكل هذه المواضيع مثبتة بوساطة معاملات الارتباط بين المستوى التعليمي ومؤشرات هذه المواضيع. إلا أن ما يمكن تناوله في هذا التقرير دور العائد على التعليم في سوق العمل من حيث تأثيره في الطلب على التعليم لتحسين نوعية قوة العمل، ويُعَدُّ هذا التحسين مُحدّداً أساساً من محددات الاستفادة من فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية التي تم الاتفاق على أن انفتاحها يُشكّلُ عاملاً ديموغرافياً يتعلق بالتركيبة الهيكلية والعمرية للسكان؛ أما الاستفادة من فرصتها فهو يتعلق بمحددات اقتصادية واجتماعية، وجهها الأساس هو سوق العمل.

تُعَدُّ منهجية دالة الكسب المينسرية[11] الأكثر شهرةً في قياس عوائد التعليم لصلاحية استخدامها في المقارنات الزمنية ضمن الدولة الواحدة من جهة وبين عدد من الدول من جهة أخرى، وتقوم هذه النظرية على استخدام رأس المال البشري في تفسير انحراف العوائد التي ترتبط بشكل مباشر مع طول المدة التدريبية بين الوظائف المختلفة، وتحسن الخبرة والإنتاجية ضمن الوظيفة الواحدة.

رغم مرور عشرة أعوام على إعداد الدراسة، إلا

تغيب بصورة كبيرة حسابات العائد على التعليم! وآخر دراسة متخصصة في هذا الحساب تعود لعام 2008 والتي تمت بوساطة فريق العمل الوطني لبرنامج (MILES)، الذي تم بالتعاون مع خبراء البنك الدولي، وتوصلت إلى عدد من النتائج الهامة المتعلقة بمدى تشجيع سياسات سوق العمل المرتبطة بالرواتب والأجور على التحصيل العلمي المتمثل بالانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى، إلى نتائج يمكن أن تُعدّ هامة في هذا المجال*؛

5 Jacob Mince, Schooling, Experience, and Earnings, National Bureau of Economic & Research; distributed by Columbia University Press, 1974.

* وهي آخر دراسة متخصصة بقضية العائد على التعليم.

انـه يمكـن تبنـي نتائجهـا والبنـاء عليهـا حاليـاً، لأنـه لم تجـر أي إصلاحـات عـلى نظـام الرواتـب والأجـور مـن منظـور تحسـين العائـد عـلى التعليـم فـكل مـا تـم طـوال العـشر سـنوات المنصرمـة هـو زيـادات عـلى الرواتـب والأجـور لم تـراعِ الحالـة التعليميـة ولا حتـى رواتـب وأجـور بـدء التعيـين أو الترفيعـات المترافقـة بتحسـن المسـتوى التعليمـي للمشـتغلين.

أمـا فيـما يتعلـق بمتوسـط الأجـر الشـهري للعاملـين وفـق القطـاع والمسـتوى التعليمـي تشـير النتائـج إلى أن متوسـط الأجـر الشـهري للعاملـين في القطـاع العـام أعـلى منهـا في القطـاع الخـاص المنظـم وغـير المنظـم في جميـع المراحـل عـدا مرحلـة التعليـم الجامعـي، إذ تشـير البيانـات إلى أن متوسـط الأجـر الشـهري للعاملـين الجامعيـين يزيـد (50%) عـن متوسـط الأجـر الشـهري للعاملـين مـن حملـة شـهادة التعليـم الأسـاسي فـما دون، في مقابـل ارتفـاع هـذه النسـبة في القطـاع الخـاص إلى نحـو (100%). وهـذا يشـير إلى نتائـج مسـتقبلية يمكـن أن تؤثـر في نوعيـة العاملـين في القطـاع العـام والتـي بـدأت تظهـر بسـبب تـسرب الكفـاءات، مـن حملـة شـهادة التعليـم الجامعـي والعـالي، مـن القطـاع العـام إلى الخـاص.

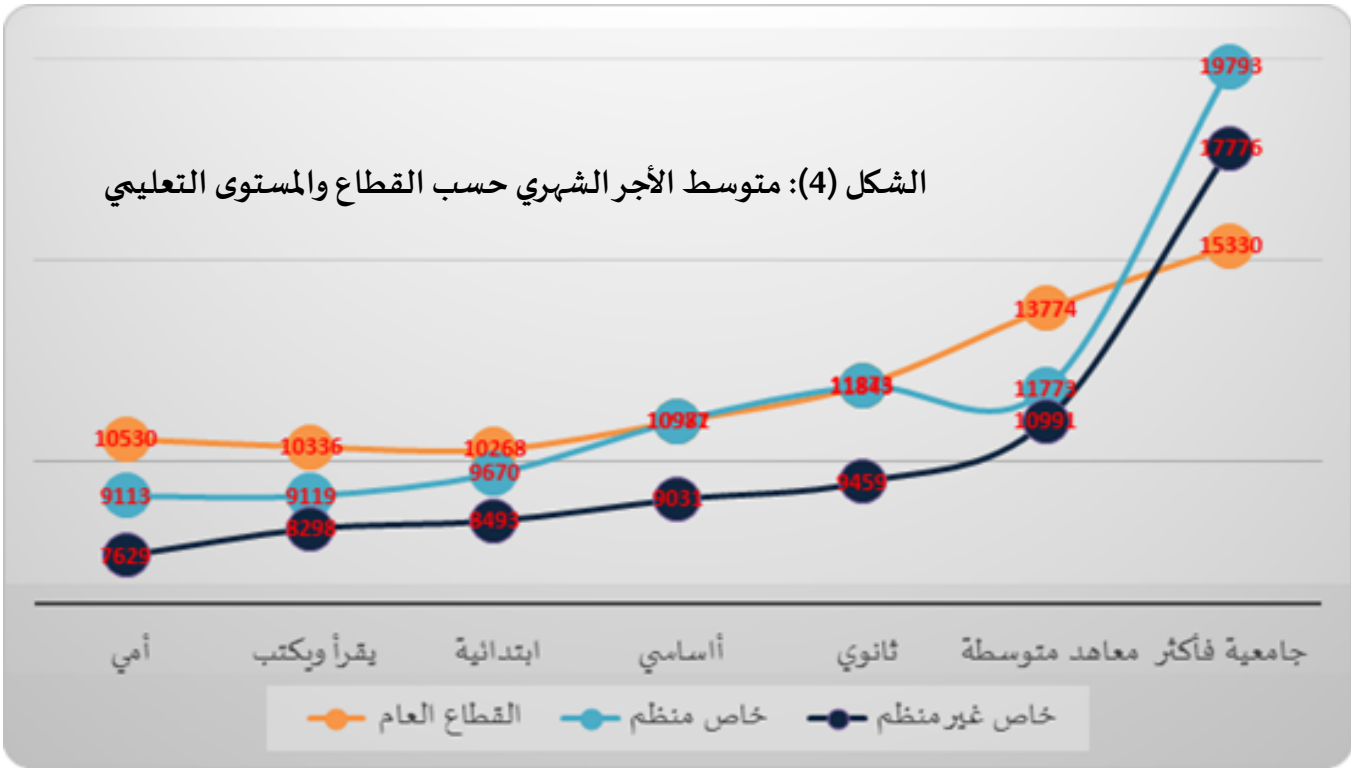

المصدر: دراسة العائد على التعليم، فريق العمل الوطني لبرنامج (MILES)

تظهر البيانات الفجوة الجندرية المتمثلة في ارتفاع متوسط الأجر الشهري للذكور في جميع القطاعات وكافة المستويات التعليمية، وهذه الفجوة هي أعمق في القطاع الخاص منها في القطاع العام، وتُعدّ هذه الفجوة أحد العوامل التي تؤثر في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصاديّ كما رأينا في الفصل الرابع من هذا التقرير.

الشكل (5) متوسط الأجر الشهري حسب القطاع والمستوى التعليمي والجنس

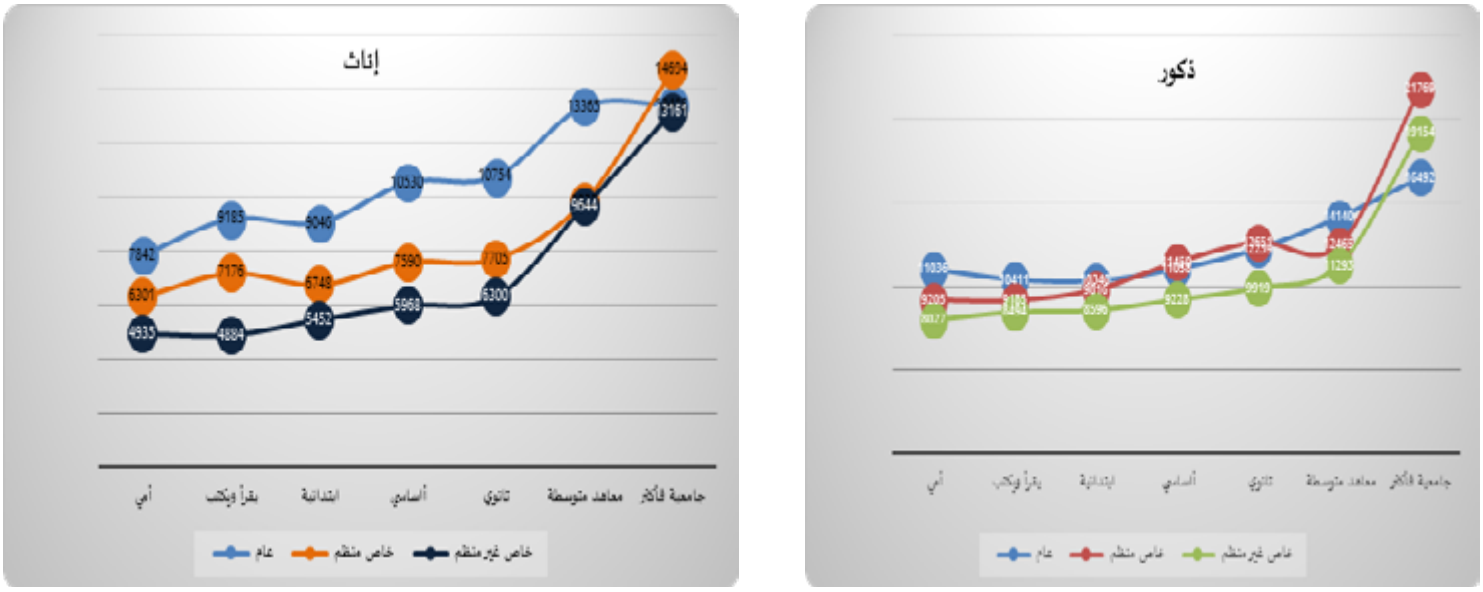

المصدر: دراسة العائد على التعليم، فريق العمل الوطني لبرنامج (MILES)

تدل البيانات المتعلقة بتطور متوسط الأجور الشهرية بين عامي 2002 و2008 على تطور المحفزات المادية للتعلم في القطاع الخاص بشكل أفضل من القطاع العام، إذ بلغت نسب التغير في متوسط الأجر الشهري طوال المدّة نفسها لدى الإناث من حملة التعليم الابتدائي وما دون نحو (30%)، وترتفع مع تحسن الحالة التعليمية حتى تصل نسبة التغير لدى الجامعيين الإناث إلى (102%)، بينما تُعدّ محفزات تغير الأجر لدى الذكور في القطاع الخاص أقل. أما في ما يتعلق في القطاع العام فقد شهدت نسبة التغير وفقاً لمؤهل التعليم تذبذباً لدى الإناث والذكور على حد سواء، إذ بلغت نسبة التغير لدى الإناث من حملة التعليم الإعدادي وما دون نحو (95%) وتنخفض هذه النسبة لدى الإناث الجامعيات إلى (83%).

الجدول رقم (6): نسبة التغير في متوسط الأجر حسب القطاع والحالة التعليمية والجنس بين عامي 2002 و2008.

	2008				نسبة التغيير 2002 - 2008			
	عام		خاص		عام		خاص	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
أمي	7.842	11.036	5.005	8.258	84%	81%	32%	47%
ملم	9.185	10.441	5.438	8.735	91%	71%	19%	60%
ابتدائي	9.046	10.340	5.955	8.963	101%	82%	28%	71%
إعدادي	10.530	11.058	6.843	10.012	99%	83%	47%	66%
ثانوي	10.754	12.239	7.081	11.236	93%	85%	55%	54%
معاهد متوسطة	13.365	14.140	9.773	12.011	110%	105%	79%	65%
جامعية فما فوق	13.418	16.492	14.341	21.038	83%	96%	102%	86%

المصدر: دراسة العائد على التعليم، فريق العمل الوطني لبرنامج (MILES)

تشير معدلات العائد على التعليم الناتجة عن تطبيق منهجية مينسر إلى عدد من النتائج التي يجب أخذها بالحسبان لدى التخطيط لسوق العمل:

شهدت معدلات العائد على التعليم تطوراً ملحوظاً طوال المدة الواقعة بين عامي 2002 و2008، ذلك لمعظم مستويات التحصيل العلمي باستثناء حملة شهادة التعليم الإعدادي التي شهدت انخفاضاً من (5%) عام 2002 إلى (4.1%) عام 2008، وكان الارتفاع الأكبر طيلة هذه المدة في متوسط الأجر الساعي لحملة شهادة المعاهد المتوسطة، حيث ارتفعت بنسبة (19.4%) عام 2008 بعد أن كانت (11.6%) عام 2002.

الشكل رقم (7): تطور معدلات العائد على التعليم حسب مستوى التحصيل العلمي (2002-2006-2008)

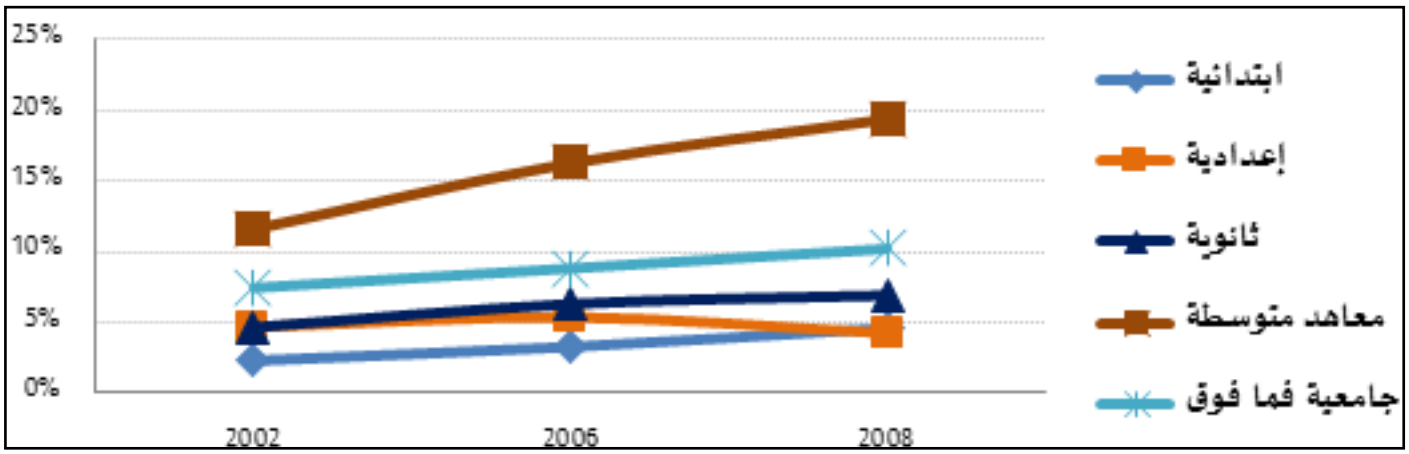

الشكل رقم (8): معدلات العائد على التعليم في القطاع العام حسب المستوى التعليم والجنس (2002-2006-2008)

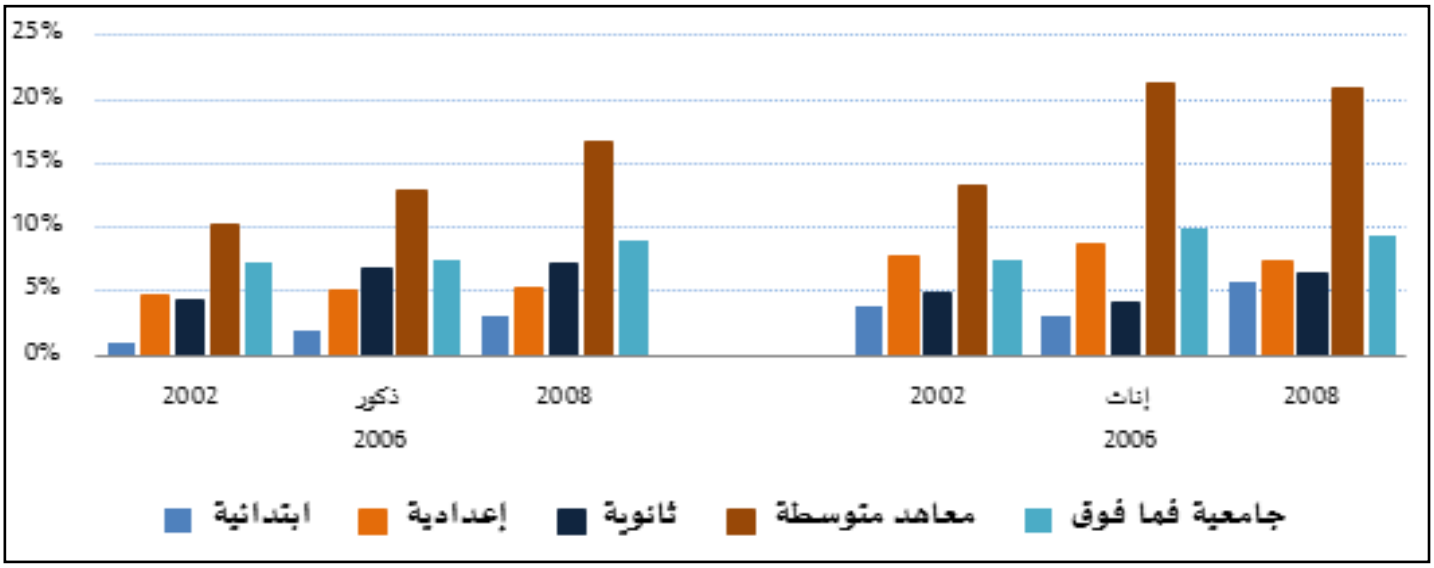

الشكل رقم (9): معدلات العائد على التعليم في القطاع الخاص المنظم حسب المستوى التعليم والجنس (2002-2006-2008)

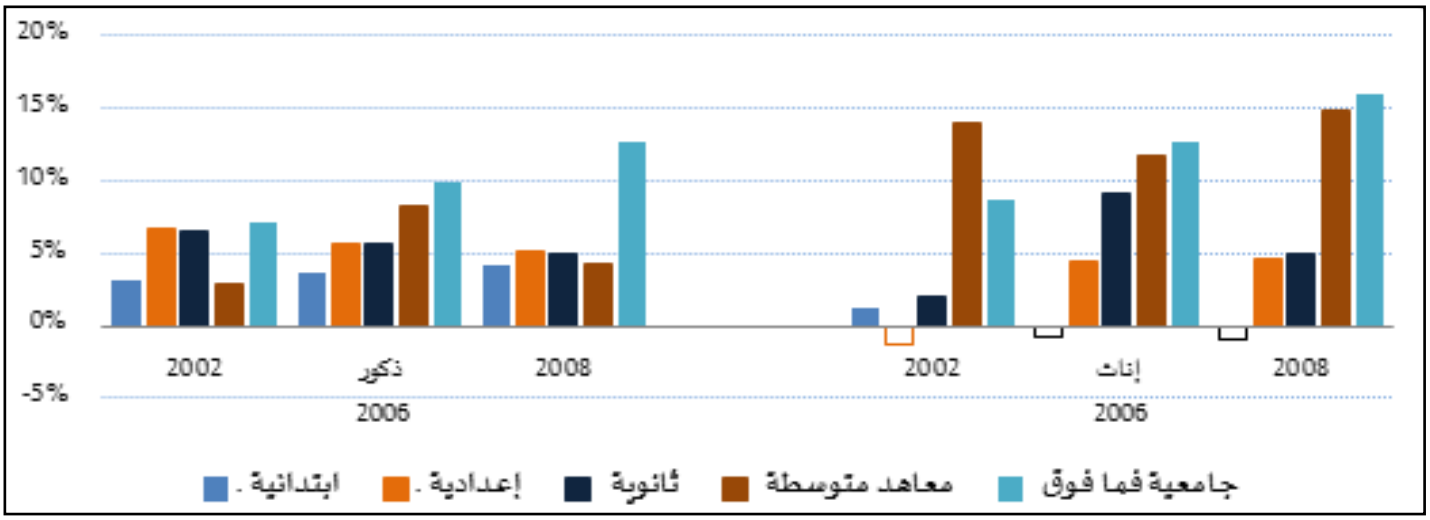

الشكل رقم (10): معدلات العائد على التعليم حسب القطاع والمستوى التعليم والجنس لعام 2008

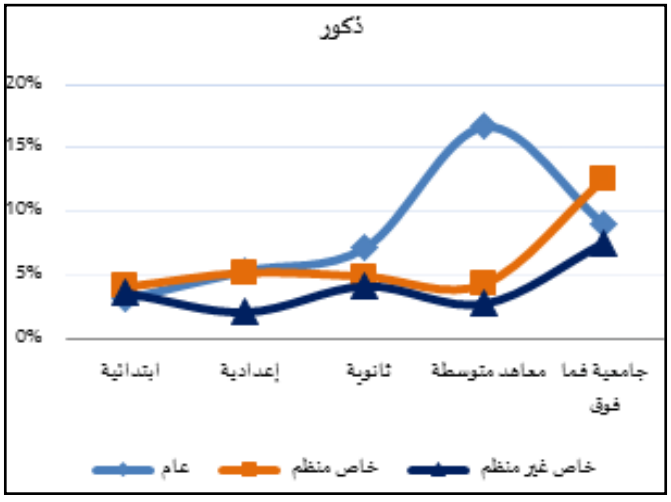

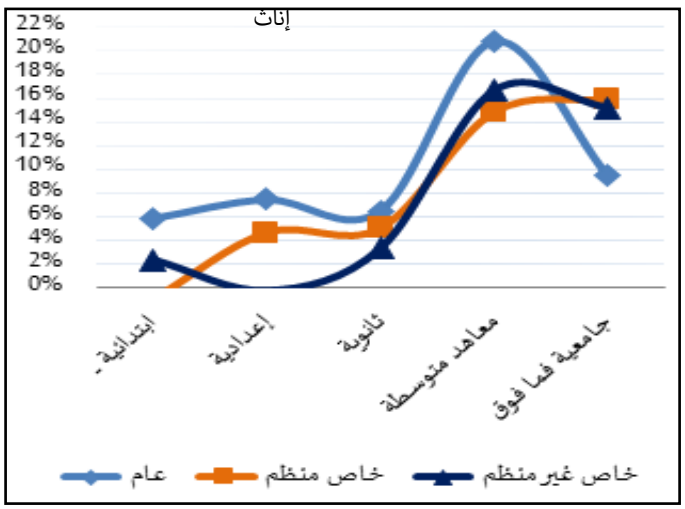

المصدر: دراسة العائد على التعليم، فريق العمل الوطني لبرنامج (MILES)

ثانياً: الأهداف الاجتماعية

يحقق التعليم الجيد أهدافاً اجتماعية، ويمكن الاستناد إلى تطور هذه الأهداف في الحكم على نوعية التعليم وتأثيراته الاجتماعية، فالتعليم يسهم بشكل كبير في خلق الوعي الذي يُعَدّ محدداً جوهرياً من محددات الصحة بأنواعها المختلفة من صحة عامة وإنجابية وغيرها، كما أن التعليم العامل الأهم في تحديد معدلات الخصوبة بسبب من تأثيره في تحجيم الزواج المبكر والعمر عند الزواج الأول، ولا يقتصر التعليم على هذا الحدّ من التأثير الاجتماعي والديموغرافي؛ بل يتجاوزه ليشكل محدداً من محددات الوعي والتكوين الثقافي فالتعليم الجيد يسهم في صنع ثقافات العيش والاعتدال والعمل والتنمية وغيرها.

1. التعليم والنمو السكاني

تؤكد الدراسات السكانية أن للتعليم صلة قوية بالسلوك الديموغرافي، وهناك دلائل على أن انتشار التعليم لدى أي فئة سكانية كانت له أهمية محورية بالنسبة للتحول الديموغرافي في الأجل الطويل، أي التحول من مستويات الخصوبة العالية إلى مستويات منخفضة. كما تتسم العلاقة بين السكان والتعليم بالتأثُّر والتأثير، فكلما انتشر التعليم وأصبح في متناول عدد أكبر من أفراد المجتمع كلما تحسنت المؤشرات السكانية وتطورت حياة السكان اجتماعياً واقتصادياً، وتمكن أفراد المجتمع من المشاركة بصورة فاعلة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبالمقابل عندما تتحسن المؤشرات السكانية، وتتراجع معدلات النمو السكاني يكون في الإمكان توسيع الخدمات التعليمية إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع وتحسين نوعية التعليم، وبالتالي رفع نسبة المخرجات التعليمية. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى كلما ازداد عدد السكان في مجتمع ما، فإن ذلك يتسبب بزيادة السكان في العمر المدرسي الذي سيؤدي إلى زيادة عدد الملتحقين بالمدارس، وبالتالي زيادة في النفقات التعليمية، وينسحب ذلك على ارتفاع الكلفة التعليمية وارتفاع معدل عدد الطلاب للمدرس الواحد ما يؤدي إلى أعباء كمية ونوعية على النظام التعليمي ستزداد حدتها إذا أضفنا إليها عامل الهجرة من الريف إلى الحضر، الأمر الذي سيؤدي إلى مشكلات تربوية تنعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يصبح الحديث عن علاقة السكان والتعليم لا جدوى منها إذا لم تتم في إطار التنمية الشاملة للمجتمع لا سيما في الدول النامية ومنها سورية. بالمقابل، هنالك تأثير معاكس للتعليم على السكان في إطار التنمية الشاملة، إذ أظهر العديد من المسوح والدراسات الميدانية أن التعليم يؤثر في حركة السكان جرّاء تأثيرها على مكونات النمو السكاني المتمثلة في الخصوبة والوفيات والهجرة، إذ يمكن تصنيف تأثير التعليم في السكان على النحو الآتي: التعليم يعمل مستقلاً عن المتغيرات الأخرى وله تأثير مباشر في الخصوبة مثل تأثيره في (القيد، المنهج، محتوى التعليم، القيم والمعتقدات التي تحدد حجم الأسرة).

> "انتشار التعليم لدى أي فئة سكانية كانت له أهمية محورية بالنسبة للتحول الديموغرافي في الأجل الطويل، أي التحول من مستويات الخصوبة العالية إلى مستويات منخفضة"

> "الحديث عن علاقة السكان والتعليم لا جدوى منها إذا لم تتم في إطار التنمية الشاملة للمجتمع لا سيما في الدول النامية ومنها سورية."

أ. التعليم والزواج

يلعب التعليم الدور الأكبر في تحديد العمر عند الزواج الأول، تحديداً للإناث فالتسرب من التعليم لا يترك خياراً عند الأهالي، تحديداً في المجتمعات التي يتدنى فيها مستوى الوعي إلا بتزويج بناتهن.

يشير تركيب السكان 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية إلى ارتفاع في نسبة العزوبية من (34.6%)عام 2004 إلى (35.4%) عام 2009، ويعود هذا الانخفاض لأسباب اقتصادية واجتماعية عديدة منها ارتفاع تكاليف الزواج وأجور وأسعار المساكن وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، ولا يخفى دور التعليم والوعي كأحد العوامل المؤثرة في هذا المجال. وكانت هذه النسبة أعلى عند الذكور عن مستواها عند الإناث. وأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول بشكل تدريجي من (27.1) سنة للرجال و (23.1)سنة للنساء عام 1994 إلى (29.4) سنة للرجال و (25.6) سنة للنساء طوال عامي 2004-2009، و يزداد هذا المتوسط بشكل طردي مع ارتفاع المستوى التعليميّ، سواء أكان ذلك عند الرجال، أم النساء.

ونظراً لغياب المسوح المتخصصة التي تتيح حساب نسبة العزوبية بين السكان يمكن الاستناد إلى عدد واقعات الزواج لمعرفة التغير في سلوك الزواج عند السكان. بلغ عدد حالات الزواج (145721) حالة زواج في عام 2011، وانخفض العدد عام 2015 إلى (115492) حالة زواج والى (108717) عام 2016 وهو ما ينبئ بارتفاع معدلات العزوبية بين السكان، وبالتالي ارتفاع العمر عند الزواج الأول إلى (31.8) سنة للذكور و (26.3) سنة للإناث في عام 2016.

هذا، ولمعرفة تأثير التعليم في سن الزواج يمكن اللجوء إلى معدلات الزواج المبكر بين المحافظات السورية ومستوى التعليم فيها كأحد السبل التي يتم انتهاجها في هذا المجال. إذ تشير بيانات المسح الصحي الأسري لعام 2009 إلى أن نسبة زواج الإناث المتزوجات زواجاً مبكراً دون سن خمس عشرة سنة بلغت في سورية 11% وترتفع هذه النسبة في المحافظات التي ترتفع فيها نسبة تسرب الإناث من التعليم، تحديداً التعليم الثانوي بصورة كبيرة، حيث شهدت محافظات درعا والرقة ودير الزور وحلب أعلى نسب الزواج المبكر (بحدود 14%) وهي المحافظات التي ترتفع فيها نسبة تسرب الإناث من التعليم، وتراوحت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي للإناث في هذه المحافظات للإناث (15-17 سنة) بين (46% في محافظة درعا 40% في محافظة حلب وفي محافظة الرقة 46%) مقابل معدل التحاق 33% على المستوى الوطني. إن العمل على تخفيض نسب الولادات بين المراهقات لن يكون بالضرورة عبر الرعاية الطبية المباشرة ونسب الإشراف الطبي المؤهل والمدرب، بل يمكن القول: إن ولادات أقل بين المراهقات يعني أولاً نسب زواج أقل عند هذه الفئة (المراهقات) وبحسبان أن الولادات في سورية بين المراهقات وغيرهن في معظمها أو كلها تقريبا تتم بشكل شرعي عبر الزواج، فإن تخفيض تلك النسبة سيكون مرهوناً بارتفاع سن الزواج والابتعاد عن الزواج المبكر؛ ذلك متصل بطبيعة الحال بتعليم المرأة وقدرتها على تجاوز مرحلة التسرب الدراسي ونزع أسبابه.

تعقدت حسابات تأثير التعليم في الزواج المبكر والعمر حين الزواج الأول في ظل الأزمة، فتداخلت مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في قرار الزواج بين ضغوط المستوى المعاشي وقرار الهجرة والتسرب من التعليم الذي ارتفع بشكل كارثي طوال سنوات الأزمة لدرجة تصعب معها معرفة درجة تأثير كل من هذه العوامل، إلا انه من الطبيعي ارتفاع نسب الزواج المبكر بسبب ارتفاع التسرب من التعليم، تحديداً مع ترافقه بزيادة الضغط على موارد الأسرة الاقتصادية، وقصورها عن تلبية متطلبات العيش.

تزداد المأساة بالنسبة للإناث اللاجئات في دول الجوار، إذ تشير الإحصاءات الرسمية الأردنية أن نسبة الفتيات اللواتي تزوجن زواجاً مبكراً سجلت عام 2012 ما نسبته (12%) من إجمالي واقعات الزواج للسوريات، وارتفعت هذه النسبة عام 2013 إلى (25%) وإلى (35.4%) عام 2016.

> "تشير بيانات المسح الصحي الأسري لعام 2009 إلى أن نسبة زواج الإناث المتزوجات زواجاً مبكراً دون سن خمس عشرة سنة بلغت في سورية 11%"

> "شهدت محافظات درعا والرقة ودير الزور وحلب أعلى نسب الزواج المبكر (بحدود 14%) وهي المحافظات التي ترتفع فيها نسبة تسرب الإناث من التعليم"

ب. التعليم والخصوبة

ترتبط معدلات الخصوبة ارتباطاً وثيقاً بالمستوى التعليمي للإناث، إذ تشير بيانات المسح الصحي الأسري أن معدل خصوبة النساء الأميات أكثر من ضعف ونصف معدل خصوبة النساء الحاصلات على شهادة التعليم الأساسي وأكثر (2.3) من ضعف خصوبة النساء اللواتي حصلن على شهادة التعليم الثانوي أو الجامعي.

الشكل رقم (11): معدلات الخصوبة الكلية (للمرأة الواحدة) حسب الحالة التعليمية لعام 2009

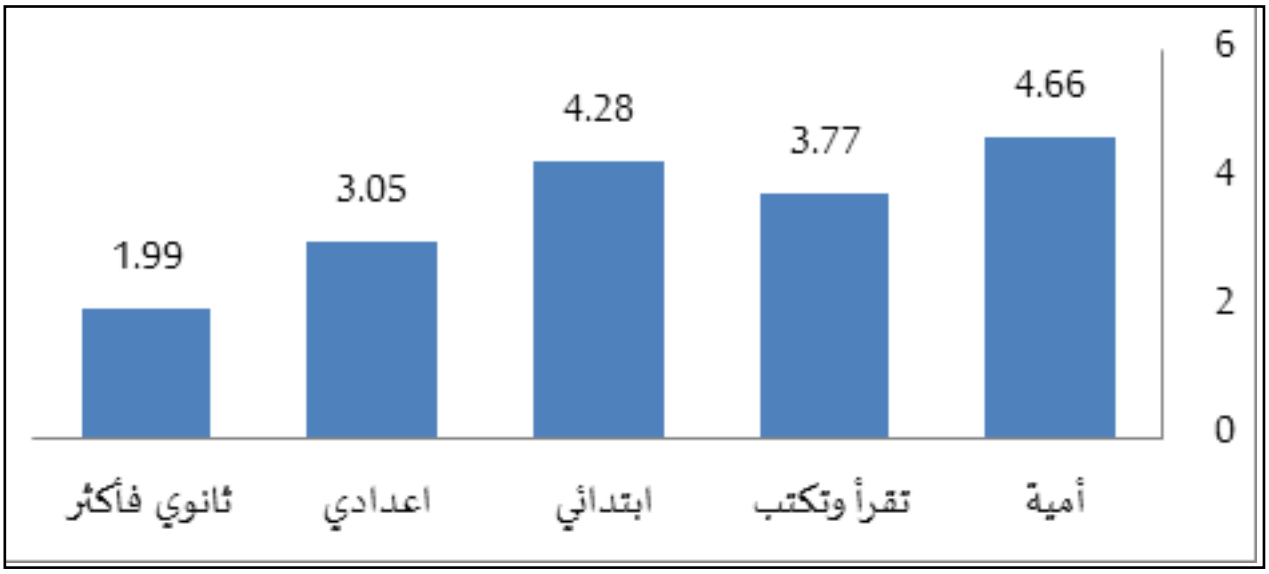

المصدر : المسح الصحي الأسري 2009 / المكتب المركزي للإحصاء.

ويعزى هذا التفاوت إلى تأثير التعليم في رفع سن الزواج الذي تم تناوله سابقاً، وهو المحدد الأول من محددات الخصوبة، ويتعلق الثاني بعدد مرات تكرار الحمول أثناء الزواج، تشير البيانات في سورية إلى الارتباط الوثيق لهذين المحددين مع كل من:

- **المستوى التعليمي**، تحديداً للإناث إذ تشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة للمرأة الأمية يساوي ضعف هذا المعدل لدى المرأة المتعلمة تعليماً ثانوياً، وفي الفئات العمرية الأنثوية الأولى (15-24 سنة) يرتفع أربعة أضعاف ونصفاً.
- **مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي**، تحديداً في ما يتعلق بالحالة العملية للمرأة في القطاعات الاقتصادية خارج القطاع الزراعي.
- **مستوى الوعي المجتمعي**.

سجلت معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة تفاوتاً بين المحافظات السورية بشكل يرتبط ارتباطاً كبيراً مع المستوى التعليمي في هذه المحافظات، إذ سجلت محافظات دير الزور ودرعا والرقة وحلب أدنى معدلات استخدام وهي المحافظات التي تعاني من معدلات التحاق منخفضة للإناث في التعليم، تحديداً الثانوي منه (كما تم ذكره سابقاً) بينما سجلت محافظات اللاذقية ودمشق والسويداء معدلات مرتفعة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وهي محافظات ترتفع فيها معدلات الالتحاق بالتعليم وانخفاض في معدلات التسرب.

الجدول رقم (12): التسرب من التعليم ووسائل تنظيم الأسرة

	معدل تسرب الإناث من التعليم من العمر 15-17 سنة	معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة
دمشق	66.9	30.72
حلب	46.5	59.65
ريف دمشق	57.5	39.91
حمص	68.4	39.45
حماة	56.9	46.06
اللاذقية	76.5	22.03
إدلب	64.9	61.45
الحسكة	50.1	46.55
دير الزور	17.0	48.01
طرطوس	51.7	18.22
الرقة	46.4	56.07
درعا	40.2	44.00
السويداء	64.1	18.92
القنيطرة	40.8	43.64

في ظل الأزمة السورية ارتفع معدل الخصوبة الكلية بشكل جوهري من (3.5 مواليد للمرأة) عام 2010 ليبلغ عام 2015 نحو (4.2 مولود للمرأة)، كما ارتفع معدل الخصوبة الزواجية من (5.4 مولود للمرأة المتزوجة) عام 2010 إلى (6 مواليد للمرأة المتزوجة) عام 2015. يعزى هذا الارتفاع في الخصوبتين الكلية والزواجية إلى ميل الأسر للإنجاب لتعويض الفاقد في عدد الأبناء الذي خلفته الحرب، وظهور ميول احترازية للأسر لتعزيز عدد أفراد الأسرة تحديداً الأسر التي لديها مولود أو مولودين، إضافةً إلى تأثير تسرب الإناث من التعليم وارتفاع معدلات الزواج المبكر التي تم تناولها سابقاً.

2. التعليم والصحة

يعد السلوك الصحي أحد أهم العوامل المحددة لمستويات المراضة والوفاة. وهذا السلوك هو نتيجة لتراكم الوعي والمعرفة اللذين يُفترض أن يشكل التعليم بمناهجه المتنوعة احد أعمدتهما. فمن الممكن الحيلولة دون الكثير من الوفيات التي تحدث بلا داعٍ؛ ذلك عن طريق تحسين السلوك الصحي أي التوقف عن التدخين، وتناول الأغذية الصحية، وممارسة النشاط الحركي، كما أن (وفيات الأمهات) التي تُعدّ نسبتها مرتفعةً في سورية يمكن السيطرة على ما لا يقل عن (95%) من الأسباب التي تتحكم بها، عبر نشر الوعي الإنجابي.

وصلت المؤشرات الصحية قبل الأزمة إلى حدود حرجة يتوقف تحسينها بشكل كبير على خلق الوعي أكثر منه على توفير المرافق الصحية وأمثلة كثيرة تثبت صحة هذا الاستنتاج، فعلى سبيل المثال وصل متوسط عدد السكان في محافظة القنيطرة إلى نحو 4500 الف نسمة للمركز الصحي، ومع ذلك كانت المحافظة الأعلى في سورية من حيث معدل وفيات الأطفال والأمهات ولدى تقصي السبب الرئيس تبين وجود نقص في المعرفة والوعي تجاه قضايا الصحة العامة والإنجابية بشكل خاص، على العكس من ذلك سجلت محافظة طرطوس معدلات وفيات أطفال مشابهة لتلك المسجلة في الدول المتقدمة (2 بالألف معدل وفيات الأطفال الرضع)؛ ذلك رغم توافر المرافق الصحية فيها أقل بكثير من محافظة القنيطرة.

لقد أظهرت دراسة أسباب وفيات الأطفال لعام 2008 أن (77%) من أمهات الأطفال المتوفين كن أميات أو أن حالتهن التعليمية لا تتجاوز الابتدائية، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأمهات كلما تناقصت نسبة الأطفال المتوفين في الفئات العمرية الثلاث. وبالتالي فإن هناك علاقة عكسية بين معدل وفيات الأطفال ومستويات التعليم. كما أن هناك علاقة طردية بين معدلات وفيات الأطفال ونسب التغطية باللقاحات، وبين المستوى التعليمي للأم، فكلما ارتفعت مستويات التعليم، ارتفعت معدلات التغطية باللقاحات، وانخفضت وفيات الأطفال، إذ يؤدي تعليم الأم إلى تعزيز قدرتها على تأمين رعاية أفضل لطفلها، وجعلها أكثر معرفة بشؤون النظافة والغذاء والانتفاع من الخدمات الصحية المتوافرة بشكل أفضل.

"أظهرت دراسة أسباب وفيات الأطفال لعام 2008 أن (77%) من أمهات الأطفال المتوفين كن أميات أو أن حالتهن التعليمية لا تتجاوز الابتدائية"

بلغت نسبة الولادات على أيدي دايات أعلاها في محافظة الحسكة (16.9%) في حين انعدمت نسبة الولادات على أيدي دايات في كل من طرطوس واللاذقية. وتتمثل الخطورة الأساسية للولادة في المنزل في حالات الحمل عالية الخطورة وعدم جاهزية وسائل الرعاية التوليدية الإسعافية، ويعود التفاوت في تلك النسب إلى المستوى التعليمي للمرأة في كل من طرطوس واللاذقية الذي لعب دورا هامّاً في انعدام الولادات على أيدي دايات إلى الصفر، ما يعزز الفكرة في أن تعليم المرأة هو السبيل إلى خفض نسبة الوفيات لدى الأمهات وليس البرامج الصحية المطبقة التي ستكون فاعليتها متدنية في حالات الأمية وانخفاض المستوى التعليمي، هذا إلى جانب تأمين وسائل تنظيم الأسرة بشكل مجاني في المناطق الفقيرة والتي ستشكل سبباً مباشراً لتحسين صحة الأم والطفل. فتأمين الحاجات الضرورية للمراقبة والرعاية بشكل مجاني أو بأسعار رمزية سيكون سبباً رئيساً لإقبال النساء في تلك المناطق على الكشف والمراقبة والمتابعة الصحية لهن.

وعموماً فإن 29.6% من الولادات، تحديداً في الريف تمت في المنازل. وترتفع نسبة الولادة بمساعدة متخصصين مدربين لدى الأسر الغنية إلى 98.9% قياساً بالأسر الفقيرة 77.6%، وكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة كلما ارتفعت احتمالات ولادتها لطفلها على يد متخصص مدرب.

كما ارتبطت نسب المعرفة بمرض الإيدز على مستوى المحافظات السورية بالمستوى التعليمي للإناث في هذه المحافظات وسجلت محافظات السويداء واللاذقية وطرطوس أعلى النسب 98.4 و 59.2 و93.9 على التوالي، بينما سجلت اخفض نسب المعرفة في محافظات المنطقة الشمالية الشرقية ففي الرقة 56% وفي دير الزور 63.4% وفي حلب 74.6%.

كما يُتوقّع أن يمتد تأثير تسرب الإناث من التعليم الذي أفرزته الأزمة السورية إلى سنوات ما بعد الأزمة على شكل سلوك صحي ضعيف يؤثر بشكل مباشر في قضايا الصحة، وبالتالي يمارس دوره كأحد العوامل الحاكمة لتحديد المستويات الصحية؟

"ارتبطت نسب المعرفة بمرض الإيدز على مستوى المحافظات السورية بالمستوى التعليمي للإناث في هذه المحافظات وسجلت محافظات السويداء واللاذقية وطرطوس أعلى النسب 98.4 و 59.2 و93.9 على التوالي، بينما سجلت اخفض نسب المعرفة في محافظات المنطقة الشمالية الشرقية ففي الرقة 56% وفي دير الزور 63.4% وفي حلب 74.6%."

3. التعليم والهجرة

إنَّ هجرة الخبرات والعقول المتميزة ظاهرة عالمية، تحديداً في البلدان النامية وليست مقصورة على سورية، سواءٌ أكان ذلك في أزمتها، أم قبلها، وتعود هذه الظاهرة إلى انخفاض مستوى الدخل للكوادر المؤهلة أو عدم توافر فرص العمل المناسبة والتوظيف غير المجدي لإمكانات وقدرات الباحثين والعلماء، ويضاف لذلك سعي العاملين المهرة للعمل في البلدان الغنية أو المتطورة لرفع مستوى دخلهم.

ويمثل نزيف الكفاءات السورية وهجرتها أحد أهم العوامل المؤثرة في مستقبل الاقتصاد والمجتمع وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين، تحديداً من الكوادر العلمية المتخصصة، وتتمثل أهم التأثيرات السلبية في حرمان سورية من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد بين التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري[6] لعام 2007 أن هجرة الأدمغة تشكل إحدى نقاط الضعف السلبية الشديدة التي تؤثر في الاقتصاد السوري.

وتشير الإحصاءات المأخوذة من دراسات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية[7] ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الظاهرة إلى الحقائق الآتية:

- يسهم الوطن العربية في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية.
- 50 % من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة، وكندا بوجه خاص.
- 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.
- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا نحو 34% من مجموع الأطباء العاملين فيها.
- ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تصطاد 75% من المهاجرين العرب.

وتشير الإحصائيات أن نحو 50% من الموفدين للدراسة في الجامعات السورية ومراكز الأبحاث والمؤسسات العامة لا يعودون إلى سورية.

6 التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 ، "مشروع دعم الجاهزية التنافسية" ، هيئة تخطيط الدولة ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي.

7 مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج، مجلة البرلمان العربي ، السنة الثانية والعشرون - العدد الثاني والثمانون: كانون أول/ديسمبر 2001

كما تشير دراسة حول الهجرة من الدول العربية إلى البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[8] OECD (تضم 29 بلداً تمثل بلداناً أوربية وأمريكا وكندا والمكسيك واليابان وتركيا واستراليا ونيوزيلندا)، أن مجمل المهاجرين السوريين فوق سن خمس عشرة سنة يبلغ 143940 عام 2000، وأن 35.1% منهم من المستوى التعليمي الثالث (الجامعي وما فوق) بينما يشكّلُ ذوو مستوى التعليم الثانوي وما فوق الثانوي 31.2% ويشكل ذوو المستوى الأول من التعليم (دون الثانوي) نسبة 33.8% من المهاجرين. ويشكل السوريون نسبة 0.9% أي أقل من واحد بالمئة من مجمل المهاجرين في بلدان منظمة OECD. ويشكل المهاجرون ذوو التعليم من المستوى الثالث نسبة 3.7% من أقرانهم في سورية وفق ما ورد في تلك الدراسة، بينما يشكل المهاجرون المغاربة من المستوى الثالث إلى بلدان OECD نسبة 19.5% من أقرانهم المغاربةِ ذوي التعليم من المستوى الثالث، ويشكل الجزائريون 15% والتونسيون 14% والمصريون 3.6% من مجمل أقرانهم.

هذا، وفي قصة الهجرة يبرز الفصل الأكثر إشكاليةً، وهو فصل هجرة الكفاءات بشرائحها العليا من رأس المال البشري والمعرفي. فما هو خسارة صافية بالنسبة لسورية في مجال هجرة هذه الكفاءات يغدو ربحاً صافياً للبلدان المستقبلة للهجرة، ذلك أن كلفة إعداد هذه الكفاءات بما فيها تلك التي أتمت تعليمها الثالثي كبيرة وباهظة وطنياً. والخسارة الأهم هي خسارة ما يمكن أن ينتجه هؤلاء من قيمة مضافة طيلة عمرهم الإنتاجي (كلفة الفرصة البديلة)، وما يعكسه حضورهم الاجتماعي من تأثير تنويري وتنظيمي ومعرفي على صعيد المجتمع وهو قيمة كبيرة يمكن أن تحرض على تطور اجتماعي وسلوكي في محيطها. في منظور مستقبلي سياساتي لكنه محاط بكثير من الغموض قد يكون ممكناً استرداد هذه الكفاءات عن طريق برامج غير تقليدية، واسترداد البلد لجزء من كلفة إنفاقه عليها، أو ربما أحياناً لما هو أكثر منها.

مهما يكن الأمر، فإن هجرة الكفاءات تشكّل إحدى خصائص الهجرة الأكثر أهميّة في سورية تحديداً في ظل الأزمة، وقد تعمقت هذه الميزة باشتداد المنافسة الدولية على استقطاب رأس المال البشري المؤهل، واستثنائه من القيود الشديدة المفروضة على الهجرة أو على استقبال المهاجرين، إذ تشير الدراسات، إلى أن نسبة السوريين المهاجرين الحاصلين على شهادة التعليم الجامعي والعالي تتجاوز حدود (35%)[9] من إجمالي المهاجرين. تحتاج سورية في مرحلة ما بعد الأزمة هذه الكفاءات فهم اكتسبوها في ظل نظام تعليمي وتأهيلي شبه مجاني.

> "تشير الإحصائيات أن نحو 50% من الموفدين للدراسة في الجامعات السورية ومراكز الأبحاث والمؤسسات العامة لا يعودون إلى سورية."

> "تشير الدراسات، إلى أن نسبة السوريين المهاجرين الحاصلين على شهادة التعليم الجامعي والعالي تتجاوز حدود (35%) من إجمالي المهاجرين."

8 Jean-Christophe Dumont , IMMIGRANTS FROM ARAB COUNTRIES TO THE OECD: FROM THE PAST TO THE FUTURE, UNITED NATIONS EXPERT GROUP MEETING ON INTERNATIONAL

9 الهجرة الخارجية السورية، موجاتها، عواملها، وآثاره. ورقة خلفية مقدمة من قبل منظمة الهجرة الدولية للخطة الخمسية الحادية عشرة، دمشق، 2010.

كما أنَّ ما لاشك فيه ومهما تعددت الأسباب واختلفت في الشكل، فإن المضمون واحد، فقد باتت الهجرة أمراً واقعاً له نتائجه وتأثيراته التي يجب أن نتوقف عندها ملياً، ففي دراسة أعدها المعهد الوطني للإدارة العامة حول انعكاسات هجرة ونزوح الكوادر الوطنية على أداء قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي، بينت الخلاصة أنَّ في جانب التعليم العالي هناك تناقصاً في الأعداد الإجمالية لأعضاء الهيئة التعليمية والفنية، مع تركز النقص في أعداد أعضاء الهيئة التعليمية والفنية للكليات النظرية، وبأن أكثر الجامعات تأثراً بالنقص الإجمالي هما جامعتا دمشق والبعث، حيث تركز الانخفاض في الكليات النظرية بشكل يفوق الانخفاض بالكليات التطبيقية، كما ظهرت مشكلة توزع أعضاء الهيئتين التدريسية والفنية في الكليات النظرية، إذ ازدادت في جامعتي حلب والفرات، ونقصت في بقية الجامعات، وقد تركز الانخفاض بالمجمل على الذكور في جميع الدرجات العلمية وفي الكليات التطبيقية والنظرية وفي كل الجامعات، في حين كان التناقص في أعداد أعضاء الهيئتين الفنية والتدريسية الإناث صغيراً مقارنة مع الذكور، أما بالنسبة للمراتب العلمية لأعضاء الهيئة التعليمية فكانت مرتبة أستاذ وأستاذ مساعد الأكثر تأثراً في الانخفاض، تحديداً في جامعة دمشق والكليات النظرية، ووجدت الدراسة بوساطة رصد حركة الكوادر أن جامعتي دمشق وحلب الأكثر تضرراً بتسرب أعضاء الهيئة التعليمية حيث شكلت نسبة النقص لأسباب: «بحكم المستقيل، مستقيل، تقاعد، ندب، إعارة، إجازة من دون أجر» (حتى عام 2016) (من الإجمالي) 43,43 %(في جامعة دمشق)، و 45,48 %(في جامعة حلب)، أما بالنسبة للمستشفيات التعليمية فتبين انخفاض في أعداد الأطر من أطباء هيئة تدريسية، وأطباء متعاقدين وعلى الملاك، وممرضين تحديداً في حلب على حساب الزيادة في كل من اللاذقية ودمشق، وهذه النتائج في مجملها تدل على وجود مشكلة نقص في العدد وسوء في التوزع ومشكلة في النوعية والمراتب العلمية للكوادر في قطاع التعليم العالي.

هذا، وبغض النظر عن نسبة المهاجرين ودقة الأرقام، فإن النتيجة واحدة وهي ضياع في رأس المال البشري السوري الذي تحتاجه مرحلة إعادة الإعمار.

خسر القطاع الصحي نسبة كبيرة من كوادره التي كانت أحد أسباب نقص الخدمات الطبية طوال الأزمة، إذ تشير تقديرات النقابات المعنية إلى هجرة نحو ثلث الأطباء وخمس الصيادلة، هذا التغير أدى إلى ارتفاع متوسط عدد السكان لكل طبيب بشكل كبير في سنوات الحرب من (623) مواطناً للطبيب عام 2010 إلى (730) مواطناً للطبيب عام 2015، ويعود هذا التراجع إلى الهجرة الواسعة للأطباء خارج سورية والتي فاقت معدلاتها معدل هجرة السكان.

تثار تساؤلات عديدة في قضية هجرة السوريين أثناء الأزمة: هل الهجرة هي نتاج الأزمة أم هناك ميل للهجرة وثقافة قديمة وجدت من الانفلات وانفتاح الحدود فرصة للخروج إلى العلن؟. هل امتلكت الحكومات السورية المتعاقبة يوماً ما سياسة وطنية للهجرة؟

4. التعليم والفقر

يُعدّ التعليم من أكثر العوامل ارتباطاً بظاهرة الفقر، فهو يوسع الخيارات أمام الفرد ويتيح له إمكانية الحصول على فرص أكثر للعمل وكسب الدخل. هذا من الناحية النظرية والمنطق المفترض. إذ يشتد الفقر ويتعمق بين الأفراد الأميين، تحديداً بين أرباب الأسر منهم، ووصلت نسبة الفقراء الذين لم يحصلوا سوى على التعليم الابتدائي فأقل (81,3%) من مجموع عدد الفقراء، بينما لم تصل نسبة الحاصلين على تعليم جامعي بين الفقراء إلى (1%) قبل الأزمة السورية.

وتزداد العلاقة بين التعليم والفقر بصورة أكثر وضوحاً بالنسبة للمستوى التعليمي لرب الأسرة، إذ تضاعفت معدلات الفقر عند أرباب الأسر الأميين عن متوسط معدلات الفقر في الحضر، بينما لم تزد في الريف سوى بمقدار خمس نقاط مئوية عن المتوسط.

بلغت نسبة أرباب الأسر من الأميين الفقراء 22.9% وممن يقرأ ويكتب 13.6% ومن حملة الشهادة الابتدائية44.9% على مستوى القطر، وتصل نسبة أرباب الأسر الفقراء في الريف الأميين وممن يقرؤون ويكتبون وحملة الشهادة الابتدائية إلى 83.9% و في الحضر إلى 78.4%، ومقارنة مع غير الفقراء نجد أن هذه النسبة على مستوى القطر قد بلغت 64.9% و في الريف 71.5% و في الحضر60%. بلغت نسبة أرباب الأسر الفقيرة من حملة الشهادة المتوسطة أو الجامعية 3.9% مقابل 13.2% لأرباب الأسر غير الفقيرة؛ ذلك على مستوى القطر.

يلاحظ الترافق بين قياسات الفقر المرتفعة من حيث نسبة الفقر و فجوته وشدته مع مستويات التعليم المتدنية للأفراد، وقد تركزت القيم الأعلى لقياسات الفقر لدى الأفراد الأميين وممن يقرأ ويكتب، وتنخفض قياسات الفقر مع ارتفاع المستوى التعليمي للفرد، سواء أكان ذلك في الحضر أم، الريف، و يلاحظ أن قياسات الفقر لفئة من يقرأ ويكتب في الريف هي أعلى من تلك المتعلقة بالأميين، كما تنخفض مختلف قياسات الفقر مع ازدياد المستوى التعليمي لرب الأسرة في الحضر وكذلك الأمر في الريف، ولكن هذه القياسات أكثر انخفاضاً في الحضر من أجل كافة المستويات التعليمية، و لكن تبدو في الريف صورة غير واضحة المعالم حيث نجد ارتفاع نسبة أرباب الأسر الفقيرة وفجوة الفقر لدى حملة المعهد المتوسط منها لدى حملة الشهادة الثانوية، أما شدة الفقر فتظهر أعلى لدى من يقرأ و يكتب من الأُميّ.

إن 38.79% من الأفراد الأميين (و 48.45% من الأميين الفقراء) يعيشون في أسر معيشية يعولها أمي، و قد تراوحت نسب الأفراد الفقراء الذين يحظون بمستويات تعليم أخرى (باستثناء التعليم الأساسي) و يعيشون في أسر يتمتع أربابها بالمستوى التعليميّ نفسه بين 7.93% لحملة المعهد المتوسط و 16.43% لحملة الشهادة الإعدادية، أما ما يتعلق بغير الفقراء فقد تراوحت النسبة بين 16.7% لحملة المعهد المتوسط و 37.77% لحملة الشهادة الجامعية (الجدول 6ب).

ظهر تباين واضح بين نسب الفقراء وغير الفقراء من حيث تماثل المستوى التعليمي لأفراد الأسر المعيشية والمستوى التعليمي لرب الأسرة (الجدول 6 أ) فنسبة أرباب الأسر الأميين والذين يعيلون أفراداً أميين أكبر لدى الفقراء منها لدى غير الفقراء، وكذلك الأمر بالنسبة لمن يقرأ ويكتب من أرباب الأسر، ويعيلون أفراداً يماثلونهم في المستوى التعليمي، وتتساوى هذه النسب بين الفقراء وغير الفقراء لدى حملة الشهادة الابتدائية لتنعكس الصورة لدى حملة الشهادة الإعدادية وأكثر حيث نجد نسبة أرباب الأسر الفقيرة الذين يعيلون أفراداً يماثلونهم في المستوى التعليم أصبحت لصالح غير الفقراء وهو ما يشير إلى أن الفقر يحول دون نقل التعليم ، كما بلغت

> "وصلت نسبة الفقراء الذين لم يحصلوا سوى على التعليم الابتدائي فأقل (81,3%) من مجموع عدد الفقراء، بينما لم تصل نسبة الحاصلين على تعليم جامعي بين الفقراء إلى (1%) قبل الأزمة السورية."

> "يعيش 38.79% من الأفراد الأميين (و48.45% من الأميين الفقراء) في أسر معيشية يعولها أميّ"

نسبة الأفراد الحاصلين على الشهادة الإعدادية وأكثر ويعيشون في أسر يرأسها أمي من إجمالي أرباب الأسر الأميين 15.20% للفقراء و 22.31 % لغير الفقراء، في حين بلغت هذه النسبة من الأفراد الحاصلين على الشهادة الإعدادية و أكثر و يعيشون في أسر يرأسها من لديه شهادة معهد متوسط من إجمالي أرباب الأسر الحملة لشهادة المعهد المتوسط 55.71% للفقراء و 62.02 % لغير الفقراء.

وقد بينت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود علاقة معنوية بين مستوى الأمية في الأسرة من حيث أفراد الأسرة أو رب الأسرة و بين كون الأسرة فقيرة، ويلاحظ الترافق بين قياسات الفقر المرتفعة من حيث نسبة الفقر وفجوته وشدته مع مستويات التعليم المتدنية للأفراد، وقد تركزت القيم الأعلى لقياسات الفقر لدى الأفراد الأميين وممن يقرأ ويكتب، وتنخفض قياسات الفقر مع ارتفاع المستوى التعليمي للفرد، سواء أكان ذلك في الحضر، أم الريف، كما تنخفض مختلف قياسات الفقر مع ازدياد المستوى التعليمي لرب الأسرة في الحضر وكذلك الأمر في الريف، ولكن هذه القياسات أكثر انخفاضاً في الحضر من أجل كافة المستويات التعليمية.

> "إن 38.79% من الأفراد الأميين (و48.45% من الأميين الفقراء) يعيشون في أسر معيشية يعولها أمي"

لقد وجد وبالاستناد لخط الفقر الأدنى أن 38.79% من الأفراد الأميين (و48.45% من الأميين الفقراء) يعيشون في أسر معيشية يعولها أمي، وقد تراوحت نسب الأفراد الفقراء الذين يحظون بمستويات تعليم أخرى (باستثناء التعليم الأساسي) ويعيشون في أسر يتمتع أربابها بالمستوى التعليميّ نفسه بين 7.93% لحملة المعهد المتوسط و16.43% لحملة الشهادة الإعدادية، أما ما يتعلق بغير الفقراء فقد تراوحت النسبة بين 16.7% لحملة المعهد المتوسط و 37.77% لحملة الشهادة الجامعية.

ظهر تباين واضح بين نسب الفقراء وغير الفقراء من حيث تماثل المستوى التعليمي لأفراد الأسر المعيشية والمستوى التعليمي لرب الأسرة، فنسبة أرباب الأسر الأميين والذين يعيلون أفراداً أميين أكبر لدى الفقراء منها لدى غير الفقراء، وكذلك الأمر بالنسبة لمن يقرأ ويكتب من أرباب الأسر ويعيلون أفراداً يماثلونهم في المستوى التعليمي، وتتساوى هذه النسب بين الفقراء وغير الفقراء لدى حملة الشهادة الابتدائية لتنعكس الصورة لدى حملة الشهادة الإعدادية وأكثر حيث نجد نسبة أرباب الأسر الفقيرة الذين يعيلون أفراداً يماثلونهم في المستوى التعليم أصبحت لصالح غير الفقراء وهو ما يشير إلى أن الفقر يحول دون نقل التعليم، ونجد الصورة ذاتها بشكلها العام عند اعتماد خط الفقر الأعلى مع ملاحظة ارتفاع النسب المئوية عما يقابلها في خط الفقر الأدنى.

أما عن الواقع التعليمي للأطفال الفقراء فلم تختلف كثيراً معدلات القيد بالمدارس للأطفال الذين ينتمون للفئة العمرية 6 - 14 سنة بين الأسر الفقيرة (88.1%) و الأسر غير الفقيرة(92.9%)؛ ذلك على مستوى القطر ونجد الصورة ذاتها، سواء أكان ذلك في الريف، أم الحضر، كما ظهر اختلاف ضئيل في معدل

القيد بالمدارس المذكور آنفاً بين الأسر التي ترأسها أنثى(90.3%) والأسر التي يرأسها ذكر(92.5%)، ولكن يلاحظ انخفاض معدل القيد في الحضر لدى الأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى(69.3%) مقارنة مع كل من: معدل القيد لدى الأسر غير الفقيرة في الحضر التي ترأسها أنثى(88.7%) و مع معدل القيد في الريف لدى الأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى(95.3%) ومعدل القيد في الحضر لدى الأسر الفقيرة التي يرأسها ذكر(87%)، ونجد الصورة ذاتها باعتماد خط الفقر الأعلى مع ملاحظة اختلاف النسب المئوية المذكورة أعلاه.

إن معدل القيد بالمدارس للأطفال الذين ينتمون للفئة العمرية15-17 سنة كان منخفضاً لدى الأسر الفقيرة مقارنة مع الأسر غير الفقيرة على مستوى القطر وفي الريف مقارنة مع الحضر، كما ظهر تأثير النوع الاجتماعي واضحاً في انخفاض معدل القيد بالمدارس لدى الأسر التي ترأسها أنثى مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكر، وإن أثر النوع الاجتماعي كان أكثر حدة في الحضر عنه في الريف.

يوجد ارتفاع في نسبة أمية الأطفال الذين ينتمون للفئة العمرية 10 - 14 سنة لدى الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر غير الفقيرة كما كانت أكثر ارتفاعاً في الحضر مقارنةً بالريف، كما بدا واضحاً تأثير النوع الاجتماعي في ارتفاع نسبة أمية الأطفال لدى الأسر التي ترأسها أنثى، ولكنه كان أكثر حدة في الحضر عنه في الريف حيث بلغت نسبة الأمية لدى كل من الأسر الفقيرة(45.6%) و الأسر غير الفقيرة(26.9%)، و المفاجئ في الصورة ارتفاع نسبة الأمية في الريف لدى الأسر غير الفقيرة التي ترأسها أنثى حيث بلغت (50.9%) مقارنة مع هذه النسبة لدى الأسر الفقيرة(29.6%).

بلغت معدلات الأمية المتعلقة بالأفراد (الأبناء) ذوي الأعمار ما بين 15 سنة و 17 لدى الأسر الفقيرة في الحضر 4.3% و هو أدنى منه في الريف الذي بلغ 5.8% في حين نجد تفاقم مشكلة الأمية لدى بنات الأسر الفقيرة، تحديداً في الحضر ليبلغ المعدل 8.9% في حين أنه في الريف 5.8% و في كلتا الحالتين، سواء أكان ذلك على صعيد الحضر، أم الريف نجد ارتفاع معدلات الأمية لدى هذه الفئة العمرية مقارنة مع الفئة العمرية ما بين 10 سنوات و 14 سنة، ما يشير إلى تضاؤل فرص الحصول على التعليم، إذ يضطر الأطفال لترك المدرسة لدخولهم سوق العمل.

يلاحظ أن معدلات الأمية لدى أبناء الأسر غير الفقيرة، سواء أكانت تخصّ الأولاد، أم البنات لم تتجاوز 2% سواء أكان ذلك بالريف، أم الحضر باستثناء هام وهو نسبة أمية البنات لدى هذه الأسر في الريف قد بلغت 5.5% وتكاد تقارب نسبة أمية الفتيات لدى الأسر الفقيرة في الريف.

ونظراً لفقدان بيانات دخل وانفاق الأسر طوال سنوات الأزمة وبالاستناد إلى ما تم إنتاجه من بيانات عن طريق مسح الأمن الغذائي الأسري الذي يتيح مؤشرات يمكن مقاربتها لمعرفة التأثير المتبادل بين التعليم والفقر، فقد بينت نتائج المسح أن الأسر التي يحمل ربها مستوى تعليمياً عالياً شهدت معدلات أمن غذائي أفضل من الأسر التي يحمل ربها مستوى تعليمياً أقل، كما أن الأسر التي أفرادها على درجة تعليمية جيدة حققت أمناً غذائياً أفضل من الأسر التي أفرادها يحملون درجة تعليمية أقل ، كما أن التنوع الغذائي لدى هذه الأسر عالٍ مقارنة بالأسر الأقل مستوى تعليمياً.

تشير بيانات المسح إلى العبء الكبير الذي تتحمله الأسر التي لديها أبناء ملتحقين بالتعليم، فقد بلغت نسبة الأسر التي لا يوجد لديها أي تلميذ في مرحلة التعليم الأساسي والآمنة غذائياً (62.8%) من إجمالي الأسر الآمنة غذائياً، وتنخفض هذه النسبة إلى حدود ((1.8%) عند الأسر التي لديها أكثر من 3 تلاميذ.

يتعمق هذا الضغط المعيشي بالانتقال من التعليم الأساسي إلى الثانوي والجامعي، إذ تشير البيانات أن الأسر التي لا يوجد لديها طلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي تشكل (72.2%) من إجمالي الأسر الآمنة غذائياً وتنخفض هذه النسبة إلى حدود (0.9%) عند الأسر التي لديها أكثر من 3 طلاب. ويعزى السبب الرئيس لهذه النتائج أن الأسر التي لديها أبناء في سن التعليم تنفق جزءاً من المخصصات المفترض توجيهها إلى تحسين مستوى الغذاء للإنفاق على تعليم الأبناء.

رابعاً: التعليم والوعي والتكوين الثقافي

يعدّ قياس تأثير التعليم في التكوين التوعوي والثقافي من أعقد العمليات وهو يتضمن الإجابات عن تساؤلات كبيرة كدور التعليم في تكوين وتغيير المواقف الاجتماعية والسلوك والقيم والأهداف التي يحملها ويمارسها الأفراد في شتى مناحي الحياة ومفاصلها الرئيسة، كالعمل وحياة الأسرة والتواصل الاجتماعي، فالثقافة عملية تراكمية بناؤها يحتاج إلى أوقات زمنية طويلة يمارس التعليم دوراً هاماً فيها، إلا أنه لا يعبر عن كافة محدداتها؛ بل تتداخل في تكوينها قطاعات كثيرة كالإعلام والأوقاف وغيرها!

تم التطرق إلى جزء من تأثير التعليم في التكوين الثقافي سابقاً من حيث ثقافات الصحة والعمل وغيرها.

توجد مؤشرات كثيرة يمكن استخدامها لمقاربة تأثير انتشار التعليم في تكوين مفردات الثقافة اللامادية المتنوعة والمؤثرة في كل مفاصل العيش والتنمية، ومنها:

- مقاربة المطابقة: وتقوم على مطابقة خريطة عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته المناطق السورية مع مستويات ومؤشرات التعليم في هذه المناطق، فهل يمكن القول مثلاً: إنَّ مستويات التعليم المرتفعة في دير عطية وطرطوس واللاذقية والسويداء ودمشق كان لها تأثيرها في عدم تكوينها لبيئات حاضنة للإرهاب أو على الأقل مقاومة لانتشاره وسيطرته، بالمقابل هل معدلات الأمية المرتفعة في محافظات إدلب ودير الزور والرقة وريف حلب ودرعا وانخفاض مستويات التعليم فيها كان لها دورها في تشكيل بيئات حاضنة للإرهاب؟ تساؤل كبير يحتاج إلى تحليل معمق والوقوف عليه بتأنٍّ بمفاصله ومؤشراته الكبيرة من منظور الاستفادة من دروس الأزمة للمستقبل.

- مقاربة الفرد: وهي مقاربة تحتاج إلى بيانات من الجهات المعنية ببيانات المصالحات الوطنية لمعرفة توزع الأفراد الذين حملوا السلاح ضد الدولة السورية حسب حالتهم التعليمية، وبالتالي الحكم بشكل كبير على دور التعليم في تكوين ثقافة العيش والاعتدال والمواطنة والملكية العامة لمقومات التنمية.

"يعدّ قياس تأثير التعليم في التكوين التوعوي والثقافي من أعقد العمليات وهو يتضمن الإجابات عن تساؤلات كبيرة كدور التعليم في تكوين وتغيير المواقف الاجتماعية والسلوك والقيم والأهداف التي يحملها ويمارسها الأفراد في شتى مناحي الحياة ومفاصلها الرئيسة"

الفصل الثالث: النتائج والمقترحات

بعد تحليل مؤشرات القطاع التعليمي الداخلية وتأثير السياسات المختلفة في تكوين نتائجه ومقاربتها مع انعكاس التعليم كأداة من أدوات التنمية بمفهومها الشامل ومفرداتها المختلفة يمكن الوقوف على عدد من النتائج:

1- ما يزال القطاع التعليمي يعاني من اختلالات هيكلية متعددة الأوجه:

- تفاوت كبير على المستوى الجغرافي ومستوى النوع الاجتماعي.
- ضعف التحكم والسيطرة على توزيع مخرجات المراحل التعليمية من عام علمي وأدبي، وفني وتقني، ومعاهد متوسطة وعالية، وجامعة. بصورة ضربت معها كافة التوازنات المطلوبة لتغطية احتياجات الاقتصاد والمجتمع السوري.
- ضعف التوازن بين الجانبين الكمي والنوعي، فالسير بالأهداف الكمية نحو شمولية التعليم لا يقابله قدر كاف من الاهتمام بنوعية الطلاب، ويرافق هذا الاختلال غياب منهجيات تقييم تأثير وجدوى المناهج المعدلة، ومدى ترافق تعديلها بأدوات تنفيذها: الوسائل ونوعية الكادر التعليمي والتدريسي.
- في مجال التعليم العالي هناك غياب المقدرة على تحديد الهدف: وهنا لا بد من التساؤل عن معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي المترافق مع درجة تطور الاقتصاد السوري ومساهمة المكون المعرفي في تشكيل نواتجه. وبالتالي فإن بناء هدف معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي (20 أو 25% مثلاً) هو ضرب من العشوائية في ظل عدم مواكبته لتطور الاقتصاد الذي ينعكس بفعل توازنات قوة العمل فيه. وباستعراض توزع المشتغلين حسب الحالة التعليمية يظهر خلل بناء الأهداف.

2- نجحت السياسات التعليمية بصورة جيدة في تحقيق أهداف اجتماعية تتعلق بالتأثير في المحددات الصحية ومحددات الخصوبة والفقر.

3- نجاحات التعليم في تكوين السلوك الاجتماعي قابلها قصور كبير في تأثيره الاقتصادي؛ ذلك أنَّ التأثير الاقتصادي للتعليم ما يزال بسيطاً فإنتاجية العامل في حدودها الدنيا (متوسط أجر العامل في العام أكبر من إنتاجيته السَّنوية)، كما أن العائد على التعليم هو محبط وغير مشجع على متابعة التعليم بصورة جوهرية، وإن كان هذا الأمر يعني السياسات المالية المتعلقة بإصلاح الرواتب والأجور، إلا انه مجال عمل كقضية عبر قطاعية بين سياسات التعليم والسياسات المالية.

4- من الناحية النظرية زيادة المستوى التعليمي تعني احتمالية أكبر للحصول على فرصة عمل، إلا أن مؤشرات المطابقة السورية تشير إلى عكس ذلك، فارتفاع المستوى التعليمي يقابله احتمال أكبر للتعطل، وإذا أخذنا بالحسبان أنَّ نسبة نحو (30%) من الخريجين الجامعيين يعملون بأعمال لا تتناسب مع مستوى تحصيلهم التعليمي يمكن حينها تصور حجم المشكلة.

> "يعاني القطاع التعليمي من اختلالات هيكلية، منها:
> - التفاوت على المستوى الجغرافي ومستوى النوع الاجتماعي.
> - ضعف التحكم والسيطرة على توزيع مخرجات المراحل التعليمية.
> - ضعف التوازن بين الجانبين الكمي والنوعي
> - نجاحات التعليم في تكوين السلوك الاجتماعي قابلها قصور كبير في تأثيره الاقتصادي"

> "نجاحات التعليم في تكوين السلوك الاجتماعي قابلها قصور كبير في تأثيره الاقتصادي"

يمكن في ضوء هذه النتائج الوقوف على عدد من التوصيات التي نصيغها على شكل دعوات إصلاحية لإصلاح التعليم من منظور مدى تحقيقه لأهداف التنمية المرجوة منه:

1. دعوة لتغيير سياسات القبول ليس الجامعي فقط؛ بل ما قبل الجامعي وتوزع الطلاب بين فروع التعليم الثانوي من منظور العلاقة بين مخرجات التعليم بأنواعها المختلفة الخاضعة لتوازنات قوة العمل المطلوبة لكل قطاع.

2. دعوة لإعداد نموذج لقوة العمل المطلوبة في ما يخصّ مراحل إعادة الإعمار، وهنا لا بد من إثارة التساؤل التالي: هل تعرفُ وزارتا العمل والتعليم العالي حجم قوة العمل المطلوبة لكل قطاع؛ ذلك أنه سيتعرض قطاع الإنشاءات، تمثيلاً لا حصراً، في المرحلة القادمة إلى ضغوط كبيرة، فهل هناك كفاية في عدد المهندسين تلبي حاجة القطاع طوال المدّة القادمة؟

3. دعوة لإصلاح نظام الرواتب والأجور بشكل يجعله محفِّزاً على زيادة التحصيل العلمي وبشكل يشجع تعزيز الكفاءة، ويزيد العائد على التعليم والمهارات.

4. دعوة لبناء الأهداف الكمية والنوعية لمنظومة التعليم بشكل تشاركي مع القطاعات التي يشكل التعليم أداة لتحقيق أهدافها.

5. دعوة لإنشاء هيئة لمراقبة جودة التعليم من منظور خارجي لا يقوم فقط على تقييم المناهج والأهداف التعليمية فقط؛ بل الحكم على جودة التعليم من منظور تأثيره الخارجي.

6. دعوة لإنشاء مرصد لمراقبة الخريجين من حيث مساراتهم في سوق العمل.

7. دعوة لاحتساب صحيح لمؤشرات التعليم، هناك عدد من مؤشرات التعليم يتم احتسابها بصورة تعكس التطور، وتخفي في طياتها مشكلات كبيرة ومنها منهجية احتساب معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي الذي يؤخذ كنسبة من الناجحين في التعليم الأساسي بدل الفئة العمرية، ومعدل التسرب الذي من المفترض أن يحسب بتتبع فوج تعليمي.

8. نحو سياسة وطنية للهجرة تحدد الموقف العام، أي هل توسعي أو انكماشي نحو الهجرة؟

> "دعوة لإصلاح نظام الرواتب والأجور بشكل يجعله محفِّزاً على زيادة التحصيل العلمي وبشكل يشجع تعزيز الكفاءة، ويزيد العائد على التعليم والمهارات."

قائمة المراجع

1. بيانات ومؤشرات وزارة التربية.
2. المجموعة الإحصائية لعام 2005، الجدول 2-12، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.
3. المجموعة الإحصائية لعام 2010، الجدول 2-12، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.
4. بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام، 2005 و2006 و2010. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.
5. التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 ، "مشروع دعم الجاهزية التنافسية" ، هيئة تخطيط الدولة ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي.
6. مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج، مجلة البرلمان العربي ، السنة الثانية والعشرون - العدد الثاني والثمانون: كانون أول/ديسمبر 2001
7. الهجرة الخارجية السورية، موجاتها، عواملها، وآثاره. ورقة خلفية مقدمة من قبل منظمة الهجرة الدولية للخطة الخمسية الحادية عشرة، دمشق، 2010.

8. Jean-Christophe Dumont , Immigrants From Arab Countries To The Oecd: From The Past To The Future, United Nations Expert Group Meeting On International.

9. Jacob Mince, Schooling, Experience, and Earnings, National Bureau of Economic & Research; distributed by Columbia University Press, 1974.

مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

سورية – دمشق
مزة فيلات غربية – خلف الاتصالات – شارع تشيلي – بناء الحلاق 85

Damascus - Syria
Tel: +963 116 114 776
Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy
info@dcrs.sy